الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم مالية ومحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التدقيــق الداخلــي كآلية لحوكمة الشركــات

دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة

من إعداد:
- مريم خلوفي
- صبرينة جميات

تحت إشراف:
- أ. د/حسان بوبعاية

لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/عريوة محاد	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أ.د/حسان بوبعاية	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/محمد الصالح جمعي	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
و رسوله والمؤمنون....»

الآية 105 من سورة التوبة.

أولا وقبل كل شيء الشكر والحمد لله ولا محمود سواه

أتقدم بجزيل الشكر إلى

الأستاذ الدكتور حسان بوبعاية الذي كان نعم المشرف و له الفضل

الكبير في إنجاز هذا البحث ؛

والى كل اساتذتي الكرام؛

عمال وإطارات المؤسسات محل الدراسة؛

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهمإثراء ومناقشة هذا البحث؛

كل من ساهم من بعيد أو قريب في إتمام هذا البحث.

مريم/صبرينة

إهداء

أهدي تخرجي إلى والدي العزيز الله يحفظه والى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها الى التي غمرتني بفيض حنانها الى التي احترقت لكي تنير لي دربي الى التي جاعت اشبع وسهرت انام وتعبت ارتاح وبكت اضحك وسقتني من نبع رقتها وصدقها الى التي ربتني ونصحتني ا قرة عيني وفؤادي أمي الغالية أطال الله في عمرها وجعلها خيمة فوق رؤوسنا الى من قاسموني أفراحي

وإلى سندي ومن شجعني على إكمال دراستي

زوجي الغالي سفيان.

وإلى زهرتي و اختي: نهلة ، وقرة عيني إخوتي: هارون وعيسى حفظهم الله

كما لا أنسى أختي وزميلتي: خلدون أميمة

وشريكتي في العمل:جميات صبرينة

ولكل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد

وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

ولا يمكن أن أنسى أستاذي الكريم المشرف

الاستاذ الدكتور:بوبعاية حسان الذي كان له الفضل الكبير والدور الأول في مساندتي وتوضيحلي العديد من المعلومات الهامة والقيمة بالنسبة لي.

خلوفي مريم

إهداء

رب نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع الى:

إلى التي جعل الجنة تحت اقدامها بهجة حياتي ونور دربي أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي أفنى حياته في تربيتي وتعليمي وبه أزداد افتخار أبي الغالي حفظه الله.

إلى سندي في الحياة أختي وإخوتي حفظهم الله

وإلى صديقتي وشريكتي في العمل :خلوفي مريم

الى أساتذتي و أهل الفضل عليا الذين غمروني بالحب والتقدير

و النصيحة و التوجيه و الإرشاد.

إلى كل من نسيها لقلم و حفظه القلب

صبرينة جميات

الفهرس

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
المقدمة	1-6
الفصل الأول: الاطار النظري لتمكين العاملين والإبداع والابتكار في البنوك	
المبحث الأول	8
المبحث الثاني	9

هذا الكتاب من إصدارات مكتبة الإسكندرية

ب الثاني: أهداف وأنواع التدق

جامعة الملك خالد
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

هذا الكتاب من مكتبة مشكاة الإسلامية

ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي ء

ط ي ر ا ط ن ا ط ئ ا ط ا ل ا ط ا ل ا ط ا ل

دور التدقيق الداخلي في تر

هذه الرسالة مهداة من مكتبة الإسكندرية

37

38

هذا الكتاب من مكتبة الأنجلو المصرية

ﺍﻟﻤﻜﺘﺒﺔ ﺍﻟﺮﻗﻤﻴﺔ ﻟﻠﻤﺪﺍﺭﺱ ﺍﻟﺴﻌﻮﺩﻳﺔ

ﺍﻟﻤﻜﺘﺒﺔ ﺍﻟﻤﺮﻛﺰﻳﺔ ﻟﺠﺎﻣﻌﺔ ﺍﻟﺒﻠﻘﺎء ﺍﻟﺘﻄﺒﻴﻘﻴﺔ

طباعة الصفحة

تم تحميل هذا الملف من موقع أوراق للدراسات

تا اینجا طراحی شده توسط گروه تالار طراحان

ا ط ط ط ى ى ا ا ث ا ا ا ا ئ ط ط ط ط ط ط ط ة ا ا ا ا ا

ابتدای متن

هذا الكتاب من مكتبة المدينة الرقمية

	ج
61	بطاقة التلميذ
62	بطاقة التلميذ
65	بطاقة التلميذ

مقدمة

مقدمـــة:

يستمر الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الازدياد في العديد من اقتصادات دول العالم بسبب عدة عوامل الأزمات المالية والاقتصادية، وأهمها الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997، بالإضافة إلى الانهيارات المالية، مفاجأة لعدد من كبرى البنوك والشركات العالمية أشهرها الشركتان الأمريكيتان Enron Energy و Worldcom اتصالات عام 2002 وغيرها وهذا نتيجة العبث بمصداقية القوائم المالية وضعف مستوى الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح والشفافية، تم استخدام طرق محاسبية مضللة لإخفاء الخسائر والتلاعب بحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، بالتواطؤ مع مؤسسات تدقيق دولية مثل مؤسسة آرثر Anderson، التي قدمت تقارير تدقيق غير صحيحة، مما أدى إلى غرامات مالية وفقدان الثقة في المعلومات، مما أدى إلى أزمة ثقة عالمية في السجلات المالية للمؤسسات.

وذلك للحد من الآثار السلبية لمثل هذه الممارسات وتتمثل بشكل خاص في توفير المعلومات المحاسبية التي تميزها مع الافتقار إلى المصداقية والشفافية، وبالتالي ضعف جودته، تم الاهتمام بحوكمة المؤسسات التي تساعد تحقيق الإفصاح والشفافية لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة في المؤسسات وزيادة ثقتهم بها والمعلومات الصادرة عنها.

وعليه حرص عدد من المنظمات الدولية على تحليل ودراسة هذا المصطلح يرأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أصدر الأخير في 1999 مبادئ حوكمة الشركات وتعديلها عام 2004 وأهمها حماية حقوق المساهمين والملاك، مصالح ومسؤوليات مجالس الإدارة وتعزيز الإفصاح والشفافية، لتقوية إدارة الشركات ورفع كفاءة الأسواق المال وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ككل.

والتطبيق السليم لحوكمة الشركات يحتاج إلى العديد من الآليات، التدقيق الداخلي من بين الآليات المعتمدة في هذا المجال، لما له من دور مساهم في ضمان تطوير وتعزيز الأداء العام للمؤسسة، إدارة المخاطر وإدخال تحسينات على أساليب الرقابة باعتبار أن التدقيق

الداخلي ركيزة أساسية للنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى إعداد وتقديم تقارير وبيانات مالية دقيقة بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية، لخدمة أصحاب المصلحة ودعم ثقتهم بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية والاستثمار.

حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي عادةً ما تخدم الأطراف التي تلعب دورًا مهمًا في حوكمة الشركات، مثل: يساهم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الخارجية في دعم حوكمة الشركات، من أجل تفعيل الدور التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات. أخذ معهد المدققين الداخليين زمام المبادرة لتطوير المعايير الدولية للتدقيق داخلي، لجعلها أداة قوية لإضافة قيمة للشركة من خلال خدمات التأكيد والاستشارات والتقييم والمراجعة الوظائف والأنشطة، وقد تطور هذا الدور وتوسع ليشمل تقييم المخاطر والتحقق من إجراءات الرقابة فحص الامتثال لمعايير الإفصاح والشفافية، وكلها تدخل في إطار حوكمة الشركات.

في ظل سياسة الانفتاح التي تنتهجها الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي، فقد أصبح من المهم تبحث المؤسسات الجزائرية، العامة والخاصة، عن طرق لمساعدتها على البقاء في ظل المنافسة الشديدة في إبراز قدرتها على جذب الاستثمارات والحفاظ على حقوق من له مصلحة فيها، وهذا التطبيق السليم لحوكمة الشركات كأحد أساليب الإدارة الهادفة إلى الحد من الفساد الداخلي والإداري من خلال اعتماد التدقيق الداخلي كإحدى الآليات التي تضمن جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها.

الاشكالية الأساسية: في ضوء أهمية تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية ودور التدقيق الداخلي في هذه العملية استطعنا بلورة الاشكالية في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

الاسئلة الفرعية: في محاولة للإجابة على السؤال الرئيسي، من الضروري الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية نذكر منها ما يلي:

1) ما هو التدقيق الداخلي وما هو دوره في التطبيق السليم لحوكمة الشركات؟
2) ما المقصود بحوكمة الشركات وما هي الأسس اللازمة لتطبيقها؟

3) ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة ومرتكزاتها؟

4) إلى أي مدى يتم اعتماد التدقيق الداخلي كعامل مساعد في تعزيز الحوكمة؟

الفرضيات: كإجابات إحتمالية على الاسئلة السابقة، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1- توجد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة دراية بأهمية التدقيق الداخلي.

2- تلتزم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمبادئ حوكمة الشركات.

3- يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

أهمية الدراسة: يكمن إيجاز أهمية البحث في النقاط التالية:

1) موضوع البحث من الموضوعات الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي الاقتصادية على المستوى العالمي؛

2) يساهم البحث في توضيح مدى مساهمة حوكمة الشركات في الحد من المخاطر والحماية حقوق أصحاب المصلحة، من خلال اعتماد المراجعة الداخلية كآلية محاسبية أساسية؛

3) يركز التدقيق الداخلي على تعزيز حوكمة الشركات في تطبيق القواعد بشكل جيد لجعل الإدارة أكثر فعالية؛

4) تميز المؤسسات بالقوة والشفافية والوضوح، يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي للقطاعين العام والخاص المحليين؛

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى التركيز على أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1) شرح المفاهيم الأساسية لموضوعي حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي،

2) معرفة الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي واتجاهاته الحديثة التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقاتها التعاونية مع جهات مهمة في إطار حوكمة الشركات؛

3) تحديد ما إذا كان لوظيفة التدقيق الداخلي دور إيجابي في تفعيل حوكمة الشركات في عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة.

دوافع اختيار الموضوع: أهم مبررات اختيار الموضوع هي الأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

1. **الدوافع الذاتية:**

أ) الاهتمام الشخصي بالموضوع لارتباطه بمجال التخصص في المالية والمحاسبة.

ب) إثراء المخزون المعرفي، خاصة في مجال التدقيق الداخلي، استعدادًا لمهنة المستقبل.

2 – **الدوافع الموضوعية:**

1) أهمية الموضوع نتيجة كونه أحد الموضوعات الحالية والمهمة على المستويين المحلي والدولي.

2) إصدار الدليل الجزائري لحوكمة الشركات عام 2009 والذي تم إعداده بمساعدة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF). ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع، ولتحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمفاهيم المتعلقة بالحوكمة، والتدقيق من خلال وصف وتحليل علاقة التدقيق الداخلي بحوكمة الشركات. أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد منهج دراسة حالة في عينة من المؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل أداة الاستبيان باستخدام مخرجات برنامج spss.

دراسات سابقة:

دراسة صالحي محمد يزيد "أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة دراسة حالة صيدال" اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية جامعة بسكرة 2015 من اهداف هذه الدارسة توضيح الإطار النضري والفكري للتدقيق الداخلي ،تحديد ومعرفة مبادئ حوكمة الشركات ،معرفة تنافسية المؤسسات والاليات التي تعمل على رفعها ،تحديد طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات من اجل رفع تنافسية المؤسسة ، تسليط الضوء على جوانب القصور في تطبيق التدقيق الداخلي وميثاق الحكم الراشد في

مؤسسة صيدال ومن ثم تقييم الاقتراحات لتفعيل دورها وتعظيم مساهمتها في رفع تنافسية المؤسسة

وخلصت الدراسة الى نتائج وجود وظيفة التدقيق الداخلي يعتبر من الدعائم الاساسية لحوكمة الشركات حيث تعمل بالتعاون والتنسيق مع لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي مما يسمح بتحقيق الافصاح والشفافية ،الثقة والعدالة حماية اصول الشركة وتوفير المعلومات الموثوقة.

دراسة عمر علي عبد الصمد " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية : " رسالة ماجستير بالمحاسبة والمالية ، جامعة المدية ، سنة 2009 تهدف هذه الدراسة إلى تبيين دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة المؤسسات وكذا سبل تفعيلها في الجزائر ، من وجهة نظر مجموعة من المهنيين مدراء أقسام المراجعة الداخلية " والأكاديميين (أساتذة المحاسبة والمراجعة) وخلصت الدراسة إلى نتائج أن المراجعة الداخلية ترتكز على ثلاث عناصر رئيسية على أساسها تتحدد درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات وتتمثل هذه العناصر في أهلية المراجع الداخلي استقلاليته وموضوعيته ، وجودة أداء عمله .

دراسة براهمة كنزة " دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات " ، دراسة حالة مؤسسة المحركات الخروب ولاية قسنطينة ، البحث عبارة عن رسالة ماجستير في علوم التسيير 2014 . من أهداف هذه الدراسة توضيح المفاهيم الأساسية لموضوعي حوكمة الشركات والتدقيق الداخلي والتعرف عمليا ما إذا كان لوظيفة التدقيق الداخلي دورا إيجابيا في تطبيق الحوكمة بالشركة محل الدراسة لحل الإشكالية . أما بالنسبة للمنهج المتبع فكان المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري وبالنسبة للجانب التطبيقي تم على الاعتماد على منهج دراسة الحالة بالاستعانة على المقابلات والاستبيان ، ووزع على عينة الدراسة المتمثلة في المدراء الرئيسيين في المؤسسة . وبالنسبة للمقابلة ، فقد شملت المدقق الداخلي حيث لخصت النتائج إلى : تعتبر حوكمة الشركات على أنها القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة

بين إدارة الشركة من جهة – وأصحاب المصالح من جهة أخرى . حوكمة الشركات تهدف لتطوير الأداء ، تحقيق العدالة ، المساءلة ، المصداقية ، الإفصاح والشفافية .

هيكل الدراسة :

لتجسيد موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى فصلين: يتمثل الفصل الأول في الإطار النظري للتدقيق الداخلي، وحوكمة الشركات والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث خصص الاول لمفهوم التدقيق الداخلي والثاني للإطار العام لحوكمة الشركات في حين تناول المبحث الثالث علاقة التدقيق الداخلي بحوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فخصص للدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية من خلال ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية تطرقنا في مطالبه الثلاثة إلى المنهج العلمي المستخدم في الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة الميدانية، والأساليب الإحصائية المستخدمة، أما في المبحث الثاني قمنا بتحليل خصائص عينة الدراسة حسب متغيرات: إسم المؤسسة، الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة كما قمنا في المبحث الثالث بتحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة وذلك عن طريق تحليل محاور الاستبيان الثلاثة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات

تمهيد:

لقد توسعت وظيفة التدقيق الداخلي، وأصبحت تشمل مهام تقييم الفعالية والأداء إضافة إلى مهام التدقيق المالي المتعارف عليها، وأصدرت المؤسسات في معظم دول العالم كتيب إرشادات ونشرات لأعضاء مجالس الإدارة في هذه المؤسسات ودليل الحاكمية المؤسسية، بهدف توفير معايير لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بحيث يمكن أن يتم فيه اتفاق ومنع التعارض بين مصالح الإدارة والأطراف الاخرى كالمساهمين والدائنين والمستثمرين والعاملين، فاقترحت الحاكمية المؤسسية كحل للتعارض، وهذا أدى تعزيز مكانة التدقيق الداخلي كأحد مرتكزات الإدارة ودوره في القيام بمهام تضمن تحقيق هذا التوافق المطلوب بين هؤلاء الاطراف، والقيام بأعمال التحقق والرقابة لضمان التحكم المؤسسي وتشجيع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

وقد تعرضت الكثير من الدراسات الأكاديميّة وتعليمات أسواق المال على اعتبار التدقيق الداخليّ من متطلبات عمليّة الحوكمة، إذ أشارت عن علاقة التدقيق الداخلي بالحوكمة أنّ التدقيق الداخلي يعتبر عنصراً هاماً وتكميلياً لأيّ نظام للحوكمة في المؤسسات الاقتصادية وأنّهم يرون أنّ هذا يمثّل فرصةً ذهبيّةً ليثبت التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة ماذا يمكنه عمله والقيمة التي يمكن أن يضفيها على المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الاول: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية داخل الشركة، حيث تم بطريقة منظمة وبمنهجية خاصة من خلال المعايير الشخصية والمهنية لتقييم مختلف أنشطة وعمليات المؤسسة بشكل موضوعي وبصفة مستمرة، ونتيجة التغيرات والتطورات الحاصلة لابد من وجود التدقيق داخل الشركة من اجل تحقيق أهدافها والتأكد من اتباع السياسات والإجراءات الموضوعة وكشف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها وإضافة قيمة للمؤسسة ومن خلال الاقتراحات والتوصيات المقدمة من طرف المدقق، ان التطور والتوسع الاقتصادي التي عرفته المؤسسات الاقتصادية اظهر الحاجة الماسة الى التدقيق الداخلي، حيث يعتبر من اهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة في تأكد مدى فعالية الإجراءات التي تطبق داخل المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي على أنه " مجموعة من الأنظمة او وظيفة داخلية تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها في تدقيق العمليات والقيود بشكل مسمر لضمان دقة البيانات المحاسبة الإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية الأصول وممتلكات المؤسسة، وفي التحقيق من اتباع موظفي المؤسسة لسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازم، إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى. (الوردات، 2006، الصفحات 33-34)

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التدقيق الداخلي

أولا- أهداف التدقيق الداخلي: وتتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يا يلي:

- **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:** تقوم الإدارة بالتخطيط، التنظيم، الاشراف بطرقة توفر ضمان معقول بأن الغايات سوف يتم تحقيقها (فلان، 2010، صفحة 07)

- **قابلية المعلومات للاعتماد عليها:** يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة، كاملة ومفيدة وان تكون قدمت في أوقات مناسبة حتى يمكن للإدارة الاعتماد عيها في اتخاذ القرارات المناسبة.

- **حماية الاصول:** المدقق الداخلي يؤكد على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة، الحريق والتصرفات الغير قانونية في ممتلكات المؤسسة.

- **الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة:** يتحقق المدقق الداخلي من ان موظفي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من اتباع السياسات والخطط، الإجراءات، التعليمات وفي حالة عدم الالتزام بذلك فعلى المدقق تحديد أساس ذلك.

- **الوصول الى الغايات:** يتم وضع الغايات واجراء الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع اهداف المؤسسة وتقع مسؤولية وضع على عاتق الإدارة، العليا، وعلى المدقق الداخلي التأكد من ان البرامج والعمليات قد نفذت كما خطط لها.

- **اكتشاف ومنع الغش والاحتيال:** تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة، وعلى المدقق فحص وتقيم كفاءة الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة لمنع وقوع الغش، ويجب ان تكون للمدقق الداخلي المعرفة الكافية بطرق واحتمالية الغش.

كما يهدف التدقيق الداخلي الى مساعدة الإدارة في القيام بمهمة الحكومة وتقسيم مسار تنفيذها واقتراح التوجيهات المناسبة لتحسينها، كما يهدف التدقيق الداخلي الى مساعدة المدقق الخارجي في القيام ببعض مهامه عند عمليات الفحص والاختبار، وهذا يؤدي الى توفير الجهد والوقت للمدقق الخارجي ويمكن القول ان وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي هما وظيفتان متكاملتان وعلى الرغم من التشابه والتكامل والتعاون لا يمكن الاستغناء على التدقيق الخارجي.

ثانيا- أنواع التدقيق الداخلي:يمكن ابراز اهم التدقيق الداخلي كما يلي:

1. **التدقيق المالي:** ويقصد به الفحص الكامل للقوائم المالية والتسجيلات المحاسبية لتحديد مدى تطابقها مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الاخرى؛**(عمر شريقي،2015،ص126)**
2. **التدقيق التشغيلي:** يهتم بتدقيق الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالعمليات والسياسات وإجراءات المؤسسة للحكم على مدى كفاءتها وانتظامها ومدى فاعلتيها، ومقارنتها بالأهداف المحددة، حيث يسعى الى فحص وتقسيم أداء اعمال المؤسسة لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة؛
3. **تدقيق الالتزام:** يهدف الى تحيق الى مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة؛((الخطيب، 2009، صفحة 63)
4. **تدقيق نظام المعلومات:** ان الهدف من تدقيق نظام المعلومات هو التحقق من امن وسلامة المعلومات لتقديم التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وتكون صحيحة وسليمة. **(أكرم، 2016، صفحة 54)**

المطلب الثالث: مبادئ التدقيق الداخلي

ركز مجمع المدققين الداخلين على وضع مستوى واضح في المبادئ التالية . (الشحنة، 2015، صفحة 43)

1- **أخلاقيات التدقيق:** تمتد القواعد الأخلاقية المحددة من جانب معهد المدققين الداخلين لتشمل:

أ- **الاستقامة والنزاهة:** تضع نزاهة التدقيق الداخلين ثقة فهي توفر الأساس المرتبط باعتماد على حكمهم.

ب-**الموضوعية:** فيقصد بها التوجهات الذهنية غير المتحيزة التي تكفل قيام المدققين الداخلين بأداء مهام التدقيق الداخلي على نحو يجعلهم يؤمنون بنتائج أعمالهم والا يكون هناك أي تهاون في وجود أداء أعملهم.

ج- **سرية المعلومات:** على المدققين الدخلين ان يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها او يطلعون عليها وعليهم الا يفصحوا على تلك المعلومات.

هـ- **الكفاءة:** تعد عنصرًا جوهريًا في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل النشأة، وتشمل المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل.

2-**قواعد السلوك:** وتشمل:

أ- **الموضوعية:** يجب على المدققين الداخلين المهنيين:

- ❖ الا يشاركوا أي نشاط او علاقة من شأنها إضعاف وافتراض أنها تضعف
- ❖ الا يقبلون أي شيء قد يضعف او يفترض ان يضعف حكمهم المهني.
- ❖ الإفصاح عن كافة القواعد الجوهرية المعروفة لهم والتي إذا لم يتم الإفصاح عنها قد تشوه التقرير عن العمليات محل الفحص.

ب- **السرية:** يجب على المدققين المهنيين:

- ❖ ان يكونوا حريصين على استخدام وحماية المعلومات التي تم الحصول عليها. (لطفي، 2007)
- ❖ الا يستخدمون معلومات لاي مكسب شخصي ولا باي طريقة من شانها ان تكون معاكسة للقانون.

ج-**الكفاية:** يجب على المدققين المهنيين: (الشوبكي، 2014)

- ❖ الارتباط فقط بتلك الخدمات التي لديهم من شانها المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة.
- ❖ أداء كافة الخدمات طبقًا للمعاير الخاصة بالممارسة المهنية بتدقيق الداخلي.
- ❖ تحسين المتصل لكفايتهم وفعالية وجود خدماتهم.

المطلب الرابع: مقومات التدقيق الداخلي

يمكن توضيح مقومات التدقيق الخارجي في العناصر التالية: (الصبان، 1996)

- خطة واضحة للوظائف التنظيمية مشتملة على تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة مثل التسجيل والاحتفاظ بالأصول، تسجيل المدفوعات وإعداد مذكرة التسوية مع البنك.

-نظام مالي متكامل وسليم يشتمل على إجراءات واضحة لاعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول المؤسسة وسجلاتها. فمثلا لوائح مطبوعة تحدد الإجراءات المالية (مثل دليل الحسابات) نماذج مطبوعة وسندات لجميع العمليات الداخلة (الفواتير وإيصالات الاستلام).

-نظام للإشراف والمتابعة لجميع أنشطة المنشاة مشتملا بصفة أساسية على نظام المراجعة الداخلية، فوجود مثل هذا النظام ضروري لنجاح تنفيذ نظام الرقابة الداخلية.

-توفر موظفين اكفاء ومخلصين ضروري لنجاح تقنية نظام الرقابة الداخلية

-قواعد ثابتة تتبع عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام.

-الرقابة الأكثر فعالية على المخرجات في تدقيق مدى صحة ومنطقية البيانات بواسطة يعلم ما يجب علمه او تتضمنه هذه المخرجات.

تساعد وظيفة التدقيق الداخلي المؤسسة الاقتصادية في تخفيف أهدافها بإضافة قيمة لعملياتها وانشطتها من خلال ما تقدمه من توصيات واقتراحات المقدمة في تقرير من طرف المدقق الداخلي يتمثل اساسًا في اظهار النتائج المؤسسة بصورة سليمة من خلال ضمان مصداقية القوائم المالية، حيث تطورت هذه الأخيرة من مجرد عملية رقيبة الى وسيلة لرفع كفاءة الموارد المؤسسة وتشمل العديد من الأنواع يعمل كل واحد منها لتحقيق غرض معين، حتى تتمكن هذه الوظيفة من إضافة قيمة وتكون حينئذ فعالة، يجب ان تقوم بأداء وظائفها الملزمة بها فإن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن لها تقديم ضمان مقبول بان العمليات المنجزة والقرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

نظرا لتزايد الاهتمام الذي اكتسبه مفهوم حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة نتيجة لحالات إفلاس العديد من الشركات الكبرى العالمية، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية في العديد من الدول على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة واصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له، وعلى أرس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تطبيق حوكمة الشركات مشكلة االشفافية في إعداد القوائم المالية للشركات وانعكاس ذلك على السوق المالي، مما ساهم بشكل كبير في الضعف المالي على مستوى الشركات وعلى المستوى الوطني ،مما أدى إلى محاولة إعادة بناء الثقة لدى أصحاب المصالح من خلال تبني وتطبيق مبادئ حوكمة، لاعتقاد هؤلاء أن من أهم أسباب الفساد وانهيار الشركات هو ضعف أساليب إدارتها، وهيمنة شخص أو أشخاص على قراراتها، وعدم الالتزام بالقيم والمبادئ.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

أدى تطور السوق المالي في الولايات المتحدة ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة الى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة، الى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإلزام الشركات وخاصة المسجلة أسهمها لدى البورصات بضرورة تطبيق المبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم.

ويمكن استعراض بعض التعريفات التي جاء بها الباحثون، والتقارير الدولية وأشهر المنظمات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات كما يلي:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "حوكمة الشركات تؤطر مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم وغيرها من أصحاب المصالح،

وهكذا فهي توفر الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف والوسائل التي تساعد في بلوغها وتشخيص معايير الأداء اللازم لقياس مدى انجاز الأهداف" (يوسف م.، 2009)

وجاء في تقرير **لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات كادبوري** سنة 1992 "حوكمة الشركات هي النظام الذي بمقتضاه تدار المنظمة وتراقب". (Hilb, 2006, p. 09)

عرفتها **مؤسسة التمويل الدولية** بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها". (يوسف، 2007، صفحة 4)

تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة: "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، مساهمين وأصحاب مصالح ووا ضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة". (الله، 2009)

تعريف معهد المدققين الداخليين: هي "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة، من خلال أداء التحكم المؤسسي في الشركة." (الوردات، 2006، صفحة 42)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يشير إلى العملية التي بموجبها يتم تقدير، تنظيم، توجيه، تنسيق، ومراقبة أعمال الشركة بما يضمن الالت ازم بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة لتعزيز أدائها وضمان استمراريتها. ولم يعد مفهوم الحوكمة مجرد أنظمة وإجراءات تتبع في الشركات لحماية المساهمين وأصحاب المصالح فقط وفق النظرة التقليدية، التي تركز على العلاقة بين الإدارة والمساهمين ومختلف المتعاملين مع الشركة، بل غدت هنالك اليوم نظرة جديدة يجري بموجبها الربط وبقوة بين الحوكمة والأداء الناجح للشركة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

إن المكانة التي حظيت بها حوكمة الشركات في العديد من المؤسسات في مختلف دول العالم جعلها ذات أهمية كبيرة من شأنها أن تحد من الفساد الذي طالها لأنها تعتبر أساسا جيدا للاستقامة.

أولا- أهمية حوكمة الشركات: حظيت حوكمة الشركات بالعديد من الاهتمام في الآونة الأخيرة نتيجة لارتفاع عدد حالات الفشل الإداري والمالي التي حلت بالعديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة ودول شرق آسيا ،ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا، تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن القائمين على الشركة من الداخل، سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الأخرى، ولهذا تعتبر حوكمة الشركات أساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية، و تظهر أهميتها فيما يلي: (الرازق، الصفحات 77-78)

1. التأكيد على مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية، والتأكيد على الشفافية، كل ذلك من شأنه المساعدة على سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري واتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنه، وعلاج أسبابه وآثاره قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة.

2. تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها، ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كل ذلك من شأنه أن يقوي قد ارت الشركة التنافسية وكذلك قد ارتها على جذب الاستثمارات والنمو.

3. زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم لأقصى درجة ممكنة على المدى الطويل ،وذلك عن طريق تحسين أداء الشركة، وترشيد اتخاذ القرارات فيها. ويتضمن ذلك وضع حوافز واجراءات تخدم مصالح حملة الأسهم، وتحترم في نفس الوقت مصالح غيرهم بالشركة.

4. توفير مصادر تمويل محلية وعالمية للشركات، سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال الخاصة في ظل تزايد سرعة انتقال التدفقات الرأسمالية.

5. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركة العاملة بالاقتصاد وتجنب حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال العالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ثانيا- أهداف حوكمة الشركات: تلعب حوكمة الشركات دوار مهما في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها كالآتي: (دادن، 2012، صفحة 5)

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركات وعملياتها، واجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أية مرحلة.
- تحسين إدارة الشركة وتطويرها، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- تجنب حدوث أزمات مصرفية نظرا لأثرها الكبير على الاقتصاد المحلي.
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات ،بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وامكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة.
- تحقيق العدالة أي الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة.
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المداخلات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.
- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة، وزيادة درجة الوعي عند المستثمرين لتتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.

- الاشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى نجاح أو فشل تطبيق هذه القواعد، وفيما يلي توضيح لهذه الأطراف ومدى ارتباطها بحوكمة الشركات: (سليمان، 2008، صفحة 17)

- **المساهمون:** يقدمون رأسمال مقابل الحق في الحصول على الأرباح، وزيادة قيمة الشركات.
- **مجلس الإدارة:** يمثل المصالح الأساسية للمساهمين، حيث يقدم التوجيهات العامة ويشرف على أداء الإدارة.
- **الإدارة:** وهي مسؤولة عن الإدارة اليومية للمؤسسة وعن تعظيم أرباحها وتقديم التقارير لمجلس الإدارة.
- **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لديهم مصالح داخل المؤسسات، مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وتتضمن المتعاملين مع المؤسسة.

المطلب الرابع: مبادئ وركائز حوكمة الشركات

من أجل وضع نظام فعال وسليم لحوكمة الشركات يسمح بتحقيق أهدافه وتعظيم المنافع المنتظرة منه، يجب أن يستند هذا النظام على مجموعة من المبادئ والقواعد والمقومات التي تساعد في تحسين وتقييم الأطر القانونية والتنظيمية لموضوع حوكمة الشركات، بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطراف التي تلعب دوار في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات، وهي تعد أداة مفيدة لتحسينها لاسيما في الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة، كما أنها تهدف إلى تحسين أساليب الحوكمة الأخرى سواء كانت عمومية أو

خاصة. وفي هذا الإطار، فقد وضعت العديد من المنظمات الدولية معايير وقواعد محددة لتطبيق حوكمة الشركات.

أولا- مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية:

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري للقيام جنبا إلى جنبا مع الحكومات القومية والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة والقطاع الخاص من وضع مجموعة من المعايير والإرشادات لحوكمة الشركات.

وفي استعرضها للمبادئ قامت اللجنة القيادية بمشاورات شاملة، كما قامت بمساعدة الأعضاء بعملية مسح التطورات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد ضمت المشاورات خبراء من عدد من الدول شاركت في الموائد المستديرة الإقليمية لحوكمة الشركات، التي تنظمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في روسيا وآسيا، وجنوب شرق أوروبا، أمريكيا اللاتينية بدعم من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، وآخرين وبالتعاون مع البنك الدولي ودول أخرى من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كذلك. وفضلا عن هذا فقد تشاورت المجموعة القيادية على نطاق واسع مع الأطراف ذات المصلحة مثل قطاع الأعمال، والمستثمرين، والمجموعات المهنية على كل من المستويين الوطني والدولي، واتحادات العمال، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية لوضع المعايير. (حماد، 2005، صفحة 2005)

اذ أن المبادئ ليست ملزمة، ولا تهدف إلى تقديم وصفات جاهزة للتشريع الوطني. بل أنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقيها. والغرض منها أن تكون نقطة مرجعية ويمكن لصناع السياسة استخدامها عند قيامهم باختبار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات، والتي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، كما يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عند قيامهم بتطوير ممارستهم.

وتتضمن هذه المبادئ مجموعة من الإرشادات التي توضح كيفية تطبيقها، بحيث تضمن التطبيق السليم لها.

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقديم صيغة لمبادئ حوكمة الشركات، بهدف دعم الثقة في سوق أرس المال، كما أخذت هذه اللائحة من المبادئ في الحسبان توفر آليات لمواجهة تضارب المصالح، التي يمكن أن تطرأ بين مختلف أصحاب المصالح، وركزت لتحقيق ذلك على ضرورة وجود أنظمة فعالة للرقابة الداخلية. (سليمان، 2008، صفحة 17)

المبدأ الأول- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية." **(Gouvernance, 2004, p. 17)**

المبدأ الثاني- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: "ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم في مواضيع أساسية، مثل: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة والموافقة على العمليات واللوائح الداخلية للشركة، ويمكن النظر إلى هذا القسم باعتباره بيانا لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانونا في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهناك حقوق إضافية مثل: الموافقة على انتخاب المدققين ،التعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة، والموافقة على توزيع الأرباح". (حماد، 2005، الصفحات 40-41)

المبدأ الثالث- المعاملة المتساوية للمساهمين: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك، مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح فرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم". (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، الصفحات 19-20)

المبدأ الرابع- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة سلامة الشركة ماليا". (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، الصفحات 19-20)

المبدأ الخامس- الإفصاح والشفافية: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات". اذ يعتبر وجود نظام إفصاح قوي بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على الممارسة. (حماد، 2005، الصفحات 40-41)

المبدأ السادس- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن تتيح ممارسات حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية ولاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين. ويقصد بالمبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها على أي هيكل لمجلس الإدارة، الذي يعهد إليه بوظائف حكم الشركة والإشراف على إدارتها. (حماد، 2005، الصفحات 40-41)

ثانيا- الركائز الأساسية لحوكمة الشركات:

من أجل ضمان التطبيق السليم والفعال لحوكمة الشركات لابد من ربط ذلك التطبيق بركائز حوكمة الشركات، التي تساهم في الوصول إلى الهدف الأسمى لحوكمة الشركات ألا وهو ضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وكل ركيزة تحمل في طياتها مجموعة من العناصر التي تسمح بتحقيقها، حيث يمكن تقديم فحوى هذه الركائز كما يلي: (جاوحدو، 2010، صفحة 06)

1- **السلوك الأخلاقي:** حتى يتحقق السلوك الأخلاقي، يجب الالتزام بالأخلاقيات وقاعدة السلوك المهني الرشيد، وكذلك الموازنة عند تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة، كما يجب ضمان الشفافية عند عرض المعلومات المالية.

2- الرقابة والمساءلة: تتحقق هذه الركيزة من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح، سواء الأطراف الرقابية العامة مثل: السوق المالي والبنك المركزي في حالة البنوك، أو الأطراف الرقابية المباشرة مثل: المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، أيضا الأطراف الأخرى المتعلقة بالموردين، العملاء، المستهلكون والمقرضون.

3- إدارة المخاطر: تتحقق من خلال ضبط نظام سليم لإدارة المخاطر، وأيضا تحقيق الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى أصحاب المصالح.

ثالثا- آليات حوكمة الشركات : تشمل حوكمة الشركات مختلف الآليات التي تساهم في تخفيض حدة التعارض في المصالح بين المساهمين والمدراء، وكذلك بين مختلف أصحاب المصالح بصفة عامة. (Meier Olivier & Schier, 2005, p. 265)

وتنقسم آليات حوكمة الشركات إلى قسمين: آليات داخلية وآليات خارجية. حيث تتضمن الآليات الداخلية كل من مجلس الإدارة والجهات الرقابية الأخرى داخل المؤسسة، مثل نظم الرقابة الداخلية بصفة عامة، التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق. أما الآليات الخارجية فتأخذ هذه الطبيعة نتيجة تطبيقها من طرف أشخاص أو مؤسسات من خارج المؤسسة، مثل المدقق الخارجي، سوق العمل، السوق المالي والبنوك. وتعمل آليات حوكمة الشركات أساسا

على ضمان حقوق المساهمين وكافة أصحاب المصالح الآخرين للمؤسسة، ويتم ذلك من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة المؤسسة ومراقبة الحسابات، حيث تتوزع تلك الآليات بين نطاقين كما يلي: (Finet & autre, 2005, p. 29)

1- آليات الرقابة الداخلية: وتشمل آليات تحقيق الرقابة على أداء إدارة المؤسسة، أخذا بعين الاعتبار قوة إدارة التدقيق الداخلي فيها، ومدى التزام الإدارة بتطبيق المعايير المحاسبية المعمول بها كذلك قوة استقلال لجنة التدقيق، ومدى اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

2- آليات الرقابة الخارجية: تخص مراقب حسابات المؤسسة، والذي يتولى مهام تدقيق القوائم وإعداد التقارير المالية وإبداء أريه الفني المحايد عليها، لذا يجب توفير الرقابة على أداءه، مثل التغيير الإلزامي لم ارقب الحسابات بصفة دورية، وضمان استقلاله، وأيضا درجة التزامه بتطبيق معايير التدقيق المعمول بها، ومدى تقديمه خدمات استشارية للمؤسسة محل التدقيق. وآليات الرقابة الداخلية والخارجية، ويركز على دمج تلك الآليات في البنية الأساسية التحتية لحوكمة الشركات، وتوفير التغذية العكسية بينهما حتى تتحقق الأهداف المنشودة بشكل أكثر فعالية.

المبحث الثالث:علاقة التدقيق الداخلي بحوكمة الشركات

انطلاقا من الدور الحديث المنوط بالتدقيق الداخلي والذي أقره معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1999، حيث نص على أن التدقيق الداخلي هو نشاط محايد موضوعي استشاري ومطمئن يساهم في إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها عن طريق أسلوب منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة المؤسسة حيث يلعب التدقيق الداخلي دور رئيس في حوكمة المؤسسة على مستويين، المستوى الأول من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات عن طريق لجنة التدقيق لأن هذه الأخيرة تعتبر همزة الوصل بين المدققين الداخليين والخارجيين من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى وذلك لان لجنة

التدقيق هي التي تتحصل على تقرير المدقق الداخلي وبالتالي بإمكان مجلس الإدارة الاطلاع عليه وإعلام المساهمين، أما المستوى الثاني فمن خلال إدارة المخاطر وذلك بإصداره للتقرير، حول الرقابة الداخلية فمن مهام التدقيق الداخلي الأساسية تقييم نظام الرقابة الداخلية وإعلام مجلس الإدارة بكل النقائص المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وكذلك بكل المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية والمطابقة.

(Bertin, 2007, pp. 26-27)

وعليه سنقوم بدراسة دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل حوكمة الشركات من خلال إبراز العلاقة بين علاقته التعاونية بالتدقيق الخارجي، ودوره في ترشيد الإدارة العليا وتعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسة.

المطلب الأول: علاقات التدقيق الداخلي

أولا- علاقة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة:

يعرف مجلس الإدارة بأنه: حلقة الوصل بين أولئك الذين يقدمون رأس المال وأولئك الذين يستخدمون هذا المورد في خلق القيمة. (يوسف المدلل، صفحة 102)

يوجد نوعان من الأعضاء داخل مجالس إدارة الشركات هما الأعضاء التنفيذيون والأعضاء غيرالتنفيذيين فالأعضاء التنفيذيون هم الأعضاء المسئولون عن إدارة الأعمال اليومية داخل الشركة لما لهم من خبرة ومعرفة بطبيعة عمل الشركة، أما الأعضاء غير التنفيذيين هم أعضاء من خارج الشركة يتمثل دورهم في الترشيد والرقابة على القرارات التي يصدرها الأعضاء التنفيذيون. (سليمان، 2008، صفحة 29)

وعلاقة التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة لا تكون مباشرة في أغلب الأحيان وإنما تكون من خلال لجنة التدقيق التابعة له وفي حالة عدم وجود لجنة للتدقيق فان مجلس الإدارة يجب عليه أن يضطلع بالمهام التي تكفل تحقيق استقلال وكفاءة وفاعلية وحدة التدقيق الداخلي .

مجلس الإدارة هم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية

لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين. **(يوسف المدلل، صفحة 76)**

ثانيا- علاقة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق:

1- تعريف لجنة المراجعة:

تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في حوكمة الشركات، وهي لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون سنة عادة من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع ما تكون موجودة في كل المنظمات والقطاعات الحكومية خاصة المنظمات الكبيرة ويحضر هذه اللجنة المراجعون الداخليون والمراجع الخارجي إذا لزم الأمر وتفوض للجنة سلطات العمل طبقا للأحكام المقررة .(حماد، 2005، صفحة 171)

2- دور لجنة المراجعة: النظرة الجديدة للجنة المراجعة لها معالم متميزة كثيرة، ولكن لها شكل خاص يناسب كل شركة على حدة، بما يعني أن كل لجنة مراجعة ستكون مختلفة تماما ولا يوجد مع رأي موضوع يمكن استخدامه لتحديد دورها وبما يعني إن وجود حجم واحد يناسب الكل هو أمر غير واقعي وهذا هو السبب في أن معظم مواثيق لجنة المراجعة ليست معيارية؛ ومع ذلك هناك نطاق الإعداد أدلة توفر أفضل الممارسات بالرغم من أنها لا يمكن أن تكون متعلقة بشركة معينة؛ ودور لجنة المراجعة يمكن أن يدخل فيه المكونات التالية:

عملية المراجعة الخارجية، القوائم المالية، نظام الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر. (حماد، 2005، الصفحات 173-175)

ثالثا- علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي:

في الآونة الأخيرة ومع زيادة متطلبات حوكمة الشركات؛ زادت أهمية العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي فقد أصدر معهد المدققين القانونيين الأمريكي قائمة معايير التدقيق رقم (65) التي تشجع المدققين الخارجيين على الاستعانة بأنشطة التدقيق الداخلي عند تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق كما أصدر قائمة معايير التدقيق رقم (55) التي

تلزم المدقق الخارجي بضرورة فهم الرقابة الداخلية حيث إن التدقيق الداخلي يعتبر جزءا من الرقابة الداخلية. (يوسف المدلل، صفحة 105)

يعتبر عمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فعالية تدقيقية وان اختلفا في النطاق والأهداف، حيث لا يوجد تعارض بين عمل كل منهما بل الأصل أن تتغلب الصبغة التكاملية على عمليهما، حيث أن مصلحة الشركة تقتضي هذا التعاون والتنسيق بينهما وهذا ما يقتضيه المعيار الدولي للتدقيق رقم 610 بعنوان (استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي) حيث أشار المعيار إلى أنه يجب على المدقق الخارجي أن يراعي فعالية التدقيق الداخلي وتأثيراته إن وجدت على إجراءات التدقيق الخارجي ويشمل ذلك مراعاة مكانة المدقق الداخلي في التنظيم ومدى العمل المتاح للمدقق الداخلي ووجهة نظر الإدارة حول توصياته وكذلك الكفاءة الفنية للمدقق الداخلي. (renard, p. 449)

المطلب الثاني: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

يطلب المعيار 2120 من التدقيق الداخلي تقييم المخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات ومنه يلاحظ التركيز على فكرة المخاطر، لهذا فان التدقيق الداخلي يركز على تقييم:

- نجاعة وصدق المعلومات المالية والتشغيلية.
- كفاءة و مردودية المعلومات.
- حماية الأصول بالمعنى الواسع للكلمة.
- احترام أو الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود.

وهذه كلها تدخل ضمن إطار أهداف الرقابة الداخلية؛ وهذا يعني أن إجراء عملية تقييم المخاطر يؤدي في نفس الوقت إلى فحص نوعية الرقابة الداخلية للمؤسسة؛ وللقيام بهذه المهمة على أحسن وجه يجب توفر شرطين أساسيين:

- يجب أن يحظى التدقيق الداخلي داخل المؤسسة بسلطات معترف بها في أعلى الهرم.
- يجب توفر التدقيق الداخلي على مهارات كبيرةٍ للقيام بالتحاليل اللازمة وتقديم مساهمة بناءة.

ووظيفة التدقيق الداخلي تساهم في دعم الحوكمة من خلال التقارير والتوصيات التي تقدمها إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق حيث تتعلق هذه التوصيات بالأمور التالية:

(Abdelhak, 2013-2014, p. 4)

- التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية وتقديم التقارير المناسبة بالخصوص.
- المساهمة في تصميم نظام الرقابة الداخلية.
- تقييم كفاءة العمليات والإجراءات الإدارية.
- تسهيل قيام الأطراف المختلفة بالتقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة.

أولا- تقييم نظام الرقابة الداخلية:

1- تعريف الرقابة الداخلية: يقصد بالرقابة الداخلية كل الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لحماية أصولها وموجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة وتحقيق الفعالية (الحسيان، 2009، الصفحات 56-58)

2- مكونات الرقابة الداخلية: تتكون الرقابة الداخلية من خمس مكونات مترابطة ومتداخلة هي: (سرايا، 2007، صفحة 80)

أ-بيئة الرقابة: وتعني الموقف العمومي للمدراء وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته للمؤسسة؛ ولبيئة الرقابة تأثير على فعالية بعض إجراءات الرقابة وتتضمن العوامل التي تعكس بيئة الرقابة مثل وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له وفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل والهيكل التنظيمي للمؤسسة ونظام الرقابة الداخلية.

ب-نشاطات الرقابة: وتعني تلك السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الإدارة إضافة البيئة الرقابة الغرض تحقيقا لأهداف الخاصة بالمؤسسة؛ وتتضمن هذه الإجراءات تقديم التقارير وفحص الدقة الحسابية للسجلات والسيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب.

ج-تقييم المخاطر تفسح أنظمة الرقابة الداخلية: لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة سواء من المؤثرات الداخلية أو المؤثرات الخارجية كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للشركة شرطا أساسيا لتقييم المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر

ذات العلاقة والمرتبطة بتحديد الأهداف المحددة في خطط الأداء طويلة الأجل ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري تحليلها للتعرف على أثرها الممكن وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

د-المعلومات والاتصالات: يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى آخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية.

هـ-مراقبة النظام: تعمل أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية.

ثانيا- إدارة المخاطر: تتضمن حوكمة الشركات الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم وذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر حيث يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات من خلال:

- وضع وتبليغ القيم والأهداف، ورصد تحقيقها.
- ضمان القيام بالمسؤوليات، والحفاظ على القيم.

وتقوم المراجعة الداخلية بالعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة (إن وجدت) من اجل إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية ككل، ومن المحتمل أن تكون المراجعة الداخلية هي الوظيفة الوحيدة داخل المنظمة التي يكون لها فهم عميق بالمخاطر والرقابة وتتولى:

- تقديم المشورة لإدارة المخاطر والرقابة على العاملين في كل المنظمة.
- تقديم تأكيد مستقل وموضوعي لمجلس الإدارة عن كفاية وفعالية الرقابة الأساسية وأنشطة إدارة المخاطر الأخرى في كل المنظمة.

فإدارة المخاطر تعتبر تحديا للمدقق؛ إذ يجب أن تتضمن تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث المحتملة لتقديم تأكيدات معقولة بأن المؤسسة تدير مخاطرها على النحو الذي يمكنها من تحقيق أهدافها.

1- تعريف المخاطر: لا يوجد تعريف محدد للمخاطر حيث تعددت التعريف ولهذا المصطلح وفيما يلي أهمها: عرف معهد المدققين الداخليين المخاطر بأنها هي احتمال حدوث ظروف أو إحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها

(pierre shick jacques vera & olivier, 2014, p. 14) .

وعرفت كذلك بأنها حالة من عدم التأكد، فهي احتمال لحدوث ظروف أو أحداث من شأنها أن يكون لها تأثير على أهداف المؤسسة، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها، ويرتبط تحقق الخطر أو حدوثه بعنصرين هما احتمال وقوع الحدث المسبب للخطر، والآثار أو العواقب التي ستترتب على وقوع هذا الحدث.

وعرفها طارق عبد العال حماد على أنها" حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة.

مما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها احتمال حدوث ظرف غير متوقع، بإمكانه أن يؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وعدم تحقيق النتيجة المرجوة.

2- أنواع المخاطر: يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها الشركة إلى مخاطر نظامية(مخاطر السوق) ومخاطر غير نظامية كما يلي:

أ- المخاطر النظامية (مخاطر السوق): وهي المخاطر العامة التي تسري على الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، ومن أمثلتها ما يلي: (حماد ط.، 2007، صفحة 16)

– مخاطر التضخم والكساد حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض القوة الشرائية.

– مخاطر تغير أسعار الفائدة وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة ارتفاعا وانخفاضا وبالتالي فان اختيار الأدوات الاستثمارية تتأثر بهذه التغيرات.

– مخاطر أسعار الصرف وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.

– المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والمالي والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تزاول المؤسسة نشاطها فيه.

ب– المخاطر غير النظامية: وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار، فهي تأتي نتيجة التعاملات الاستثمارية فقد تؤثر على مستثمر معين دون غيره، ومن أمثلتها ما يلي: (مسعود دراوسي، و ضيف الله، صفحة 15)

– مخاطر التمويل ترتبط بنوعية التمويل، وعلى العموم زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.

– مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن التوسع في منح الائتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم الممنوحة إلى العملاء.

– مخاطر السيولة وتتمثل في قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الموجودات المتداولة إلى سيولة التسديد الأزمات المترتبة عليه.

– مخاط التشغيل وهي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن المتوقع، ويؤثر ذلك التغير على صافي الدخل.

– مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المؤسسة إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات

وترتبط هذه المخاطر بجودة الأصول ومخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية.

3- تعريف إدارة المخاطر: رغم أن نشاطات الأعمال تتعرض للمخاطر، فان الدراسات الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، أما إدارة المخاطر فقد عرفت من طرف معهد إدارة المخاطر على أنها " الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي شركة، فهي الإجراءات التي تتبعها الشركات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط. (مسعود دراوسي، و ضيف الله، صفحة 15)

4- خطوات تدقيق إدارة المخاطر: سواء تم تقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر داخليا أو بواسطة مدقق خارجي، فان العملية تشمل الخطوات التالية:

أ-مراجعة أهداف وسياسة إدارة المخاطر: تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسة إدارة المخاطر التي تنتهجها الشركة ومعرفة أهداف البرنامج استنادا إلى معيار ما، وتمثل أهداف البرنامج المعيار المنطقي لمثل هذا التقييم، وحتى عندما لا يكون لدى المنظمة سياسة إدارة مخاطر مكتوبة، فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا .وبعد أن يتم التعرف على أهداف البرنامج يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمنظمة، ويشمل هذا التقييم مراجعة الموارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها والهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر معيبة وقاصرة، يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوفيق بين الاثنين، أما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المنظمة في التعامل مع مخاطرها، وفي تلك الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بان تصوغ المنظمة فلسفتها فيما يتصل بإدارة المخاطر عن طريق تبني سياسة إدارة مخاطر رسمية. (حماد ط.، 2005، صفحة 51)

ب-التعرف على المخاطر: بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف، تكون الخطوة التالية هي التعرف على تعرضات الشركة الحالية، وتتكون هذه الخطوة من تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة للخسارة وهي تعمل بمثابة عملية مراجعة الإجراءات والتعرف التي طبقت في الماضي، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسية، ينبغي على التدقيق أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها والتوصية بأنسب البدائل، أما في حالة عدم كفاية التصدي لتعرض تم التعرف عليه سابقا فينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية. (المدهون، صفحة 59)

ج- تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض(دراسة البدائل): بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المنظمة وقياسها، يدرس المدقق المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة لمدى استخدام تفادي وتقليل المخاطرة في التعامل مع مخاطر المنظمة، كما ينبغي أن يدرس أيضا ما إذا كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول، أو ما إذا كانت المخاطر التي تم التأمين ضدها من الأنسب الاحتفاظ بها.

د- تقييم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها: الخطوة التالية هي تقييم القرارات الماضية حول كيفيةالتصدي لكل تعرض والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، وتشمل هذه الخطوة كل من تدابير التحكم في الخسارة وتمويل الخسارة.

هـ-التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج: يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائجالتحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح. (حماد ط.، 2005، صفحة 123)

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في ترشيد الإدارة العليا وتعزيز الإفصاح والشفافية

يعتبر دور التدقيق مهما في التعاون مع الإدارة العليا ويتبن ذلك فيما يلي: (الصمد، 2009)

أولا– دور التدقيق الداخلي في ترشيد الإدارة العليا: هناك ألقاب مختلفة يتم إطلاقها على الشخص الذي يتولى الإدارة التنفيذية مثل المدير العام الرئيسي، عضو مجلس الإدارة المنتدب، المسؤول التنفيذي أو المسؤول التنفيذي الرئيسي، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بتعيينهم، كما يخضعون للمساءلة من طرف أعضاء المجلس، ويتمتع المديرون بالسلطة المفوضة لهم من جانب أعضاء مجلس الإدارة لإدارة أجزاء من المؤسسة وقد يتولى أعضاء من مجلس الإدارة المسؤوليات الإدارية أيضا خاصة في المراحل المبكرة لعمل المؤسسة وهم في نفس الوقت مسؤولين عن عمليات أو وظائف محددة كما أنهم أيضا جزء من العملية الجماعية لاتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.

ويمكن تقسيم المديرين حسب المستويات الإدارية إلى:

– مديري الإدارة العليا يحتلون المستوى الإداري الأعلى في المؤسسة، يمثلهم المدير العام ونائب المدير العام ومهامهم تتمثل في تحديد الأهداف الشاملة للمؤسسة، تحديد الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية.

– مديري الإدارة التنفيذية ومثال ذلك مدير المصنع، مدير العمليات، هدفهم تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة بواسطة الإدارة العليا، كما ينسقون أعمال الإدارة المباشرة.

– مديري الإدارة المباشرة لهم تسميات مختلفة مثل مشرفي الصف الأول، الإدارة الإشرافية يشرفون مباشرة على أعمال والعمال التشغيليين.

– إن نشاط التدقيق الداخلي يغطي جميع أنشطة المؤسسة، وبالتالي فان هيئة التدقيق الداخلي تقوم بترشيد الإدارة العليا عن طريق تقارير التدقيق التي تصدرها وترسلها إلى الإدارة العليا حيث تتضمن هذه التقارير النتائج المتوصل إليها من خلال عملية التدقيق المتعلقة

بالمصالح التي تم تدقيقها وتتضمن التوصيات وسبل معالجة النقائص والاختلالات الموجودة كما تتضمن كل المخاطر المحتملة وكيفية تفاديها.

ثانيا- دور التدقيق الداخلي في تعزيز الإفصاح والشفافية: الإفصاح والشفافية هو الوجه المعبر عن كامل النزاهة والحيادة والحرص على سلامة العمليات والمعاملات وهو جانب يتصل بكافة الأدوار التي يمارسها كل من أعضاء مجلس الإدارة المديرين التنفيذيين مراقبي الحسابات الخارجيين،ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ويخص كافة المسائل المتعلقة بنشاط الشركة ومن بينها الوضع المالي للشركة، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة فيها من خلال: (سعيدي و لخضر، الصفحات 189-190)

- وجوب أن يشتمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، عوامل المخاطرة المنتظرة، المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين المسائل المادية المتعلقة بالعاملين بغيرهم من أصحاب المصالح.

- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

- يجب القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع خارجي مستقل، للتأكد من مدى مصداقية وشفافية القوائم المالية وهل تعبر بصدق عن وضعية الشركة.

- يجب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي هذه المعلومات في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة ويجب على هيئة التدقيق الداخلي الاهتمام بهذا الجانب من خلال تقييم نجاح وصدق المعلومات المالية والتشغيلية، والتأكد من أن المعلومات المحاسبية يتم إعدادها والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة وكذلك التأكد من وجود قنوات النشر المعلومات لكي يتمكن المستخدم من الوصول إليها في الوقت المحدد.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين التي تضمن الانضباط والشفافية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، حيث يتم تطبيق قوانين وأنظمة فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة (المساهمين، مجلس الإدارة...إلخ) ويؤدي الالتزام السليم بمبادئها إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، حيث نجد أن المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد تعديلها سنة 2004 قد ساعدت في تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي، وتقديم الإرشادات للمستثمرين والشركات.

ومنه ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية للتوسع والنمو. حيث يمكن التأكيد على أهمية الحوكمة من خلال ضمانها أولا للكفاءة الاقتصادية، وذلك برفع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين، وثانيا وضع الإطار التنظيمي الذي من خلاله يمكن تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعتنوا بتحقيق مصلحة الشركة، الانفتاح على أسواق أرس المال وزيادة الثقة لدى المستثمرين فيها.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة

تمـــهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول لمنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، حيث تناول منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى شرح كيفية إعداد أداة الدراسة، والمتمثلة في الاستبيان، وقياس ثبات وصدق هذه الأداة، من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقراتها، بما يعزز الثقة والدقة في النتائج المتوصل إليها.

ويتطرق المبحث الثاني إلى تحليل خصائص عينة الدراسة، من خلال بيانات الجزء الأول من الاستبيان (اسم المؤسسة، الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة، والوظيفة).

أما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة حيث خصص لعرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما أنه الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وحيث أننا نعرف مسبقا جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة، المتعلقة بموضوع البحث، سعينا للوصول إلى معرفة دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة.

كما استخدمنا لتحليل موضوع الدراسة، أسلوب من أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهو أسلوب دراسة الحالة، من خلال تطبيق الدراسة النظرية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في المسيلة.

بالإضافة إلى ذلك استخدمنا مصدرين أساسيين للبيانات هما:

1-المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للبحث، والمتمثلة أساسا في الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة، وكذا المقالات والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث و الاطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنيت.

2-المصادر الأولية: ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صمم خصيصا لهذا الغرض، ووزع على الأفراد العاملين في منظمات الأعمال الممثلة لعينة الدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل الإداريين العاملين في منظمات الاعمال الناشطة في ولاية المسيلة، ولصعوبة تحديد عدد الإداريين العاملين في هذه المنظمات بدقة، فإننا اخترنا عينة عشوائية تتمثل في 52 إداري عامل في هذه المنظمات، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبتها المئوية.

الجدول رقم (01): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

المؤسسة		الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الضائعة
مطاحن الحضنة	العدد	10	10	00
	النسبة %	16.66	16.66	00
مؤسسة الاقمشة الصناعية والتقنية	العدد	10	09	01
	النسبة %	16.66	15	01.66
مؤسسة بن حمادي للتعدين	العدد	10	08	02
	النسبة %	16.66	13.33	03.33
مؤسسة انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	العدد	10	07	03
	النسبة %	16.66	11.66	05
مؤسسة رحماني للتعدين	العدد	10	08	02
	النسبة %	16.66	13.33	03.33
مؤسسة الحضنة للحليب ومشتقاته	العدد	10	10	00
	النسبة %	16.66	16.66	00
المجموع	العدد	60	52	08
	النسبة %	100	86.66	13.33

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ما يلي: بلغ عدد المؤسسات الممثلة لعينة الدراسة 06مؤسسات، تم توزيع فيها 60 استمارة استبيان وتم استرجاع 52 استبيان أي بنسبة 86.66%، في حين بلغ عدد الاستبيانات الضائعة 08 استبيان بنسبة 13.33% من عدد الاستبيانات الموزعة الكلية.

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا، كأداة أساسية استبانة، بالإضافة إلى اعتمادنا على المقابلة بهدف الحصول على اكبر حجم من البيانات والمعلومات التي ستساعدنا في تحليل وتفسير الإجابات على فقرات الاستبيان.

1- تصميم الاستبيان: قبل التطرق لكيفية تصميم الاستبيان ندرج أهم الأهداف المرجوة من خلال فقراته، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، نهدف من خلال تصميم الاستبيان أيضا إلى ما يلي:

أ- التعرف على واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

ب- التعرف على مظاهر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

ج- التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

وفيما يخص تصميم الاستبيان، فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة والجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم الاستبيان، على سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان المندرجة تحت ثلاث محاور أساسية، والجدول رقم (02) يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

جدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي –الحدود الدنيا و العليا– المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي (5/4= 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة، إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا كما يلي:

- لا أتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (1.00- 1.80).
- لا اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال : (1.80- 2.60).
- محايد: المتوسط ينتمي إلى المجال: (2.60- 3.40).
- اتفق: المتوسط ينتمي إلى المجال : (3.40- 4.20).
- اتفق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (4.20- 5.00).

و قد قمنا بالإجراءات الآتية:

- إعداد استبانة أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف، من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي، حسب ما رآه المشرف لازما للتعديل.
- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل من إضافة وحذف لبعض العبارات وتعديل البعض.
- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبيان والقيام بالتعديل المناسب.
- القيام بتحليل وتفسير واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وقد تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات العامة، لعينة الدراسة، وتتكون من ستة فقرات وهي اسم المؤسسة، والوظيفة، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من الاستبيان.

أما الجزء الثاني، فيتناول محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بتحديد دور التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات بالتطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، وتم تقسيمه إلى أربعة محاور، كما يوضحه الجدول رقم (03)، والذي يبين عنوان المحور، وأرقام الفقرات وعددها، والنسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبيان.

جدول رقم (03): محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور ونسبتها المؤوية

رقم المحور	العنوان	أرقام الفقرات	العدد	النسبة المئوية%
1	واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	15-1	15	25.00
2	مظاهر حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	40-16	25	41.66
3	مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	60-41	20	33.33
المجموع	-	60-1	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن عدد فقرات المحور الأول والمعنون واقع بالتدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بلغ 15 فقرة بنسبة 25% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، وبلغ عدد فقرات المحور الثاني والمعنون مظاهر حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة 25 فقرة بنسبة 41.66% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، وبلغ عدد فقرات المحور الثالث المعنون مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة20 فقرة بنسبة 33.33%.

المبحث الثاني: تحليل خصائص العينة

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:**

جدول رقم **(04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
أقل من ثانوي	00	00
ثانوي	01	01.92
جامعي	51	98.07
المجموع	52	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المؤهل العلمي بنسبة 00% للذين لهم مستوى أقل من الثانوي ونسبة 01.92% للذين مستواهم ثانوي أما نسبة 98.07% فللذين مستواهم جامعي ونلاحظ أن هذه النسبة هي نسبة عالية جدا مقارنة بنسبة الذين مستواهم ثانوي.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:**

جدول رقم (05) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	16	30.76
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	31	59.61
أكثر من 10 سنوات	05	09.61
المجموع	52	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير الخبرة المهنية بنسبة 30.76% للذين لهم خبرة أقل من 5 سنوات أما نسبة 59.61% للذين لهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات وهي النسبة الأعلى أما نسبة 09.61% فتعود للذين لهم خبرة أكثر من 10 سنوات.

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي:**

جدول رقم (06) يوضح أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

الصفة الوظيفية	التكرار	النسبة %
مدير	**02**	**03.84**
رئيس مصلحة	**07**	**13.46**
رئيس قسم	**11**	**21.15**
إداري	**32**	**61.53**
المجموع	**52**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب متغير المستوى الوظيفي بالنسبة لمدير تقدر بـ 03.84% ونسبة 13.46% للذين صفتهم رئيس مصلحة ثم نسبة 21.15% للذين صفتهم رئيس قسم لتأتي النسبة الأعلى والتي تقدر بـ 61.53% بالنسبة للذين صفتهم إداري.

المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

- **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات استمارة الأسئلة ما وضعت لقياسه، ولقد قمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين).

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري): تم عرض أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان في صورتها الأولية لتحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة، وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة فقرات الاستبيان وصحة العبارات.
- مدى شمولية الاستبيان لمعالجة مشكل الدراسة.
- مدى مناسبة كل فقرة للمحور الذي ينتمي إليه.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروري من تعديل صياغة الفقرات أو حذفها، أو إضافة فقرات جديدة، وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم، استجبنا لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، وتمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي (انظر الملحق رقم 1).

2- ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم (07)يمثل نتيجة اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

جدول رقم (07): يبين قيمة معامل crombach's Alpha

محاور ومجالات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	15	0.733
مظاهر حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	25	0.801
مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	20	0.786
جميع فقرات الاستبيان	60	0.713

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن معامل ألفا كرونباخ لكل محاور ومجالات الاستبيان تتراوح بين (0.733- 0.801) وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا لجميع محاور الاستبيان معا بلغ 0.713 وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، تدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة اختبار فرضياتها.

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة الموضوع هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سميرنوف)

سنعرض اختبار كولمجروف- سميرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا واختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية SIG اكبر من (0.05) لكل محور من محاور الاستبيان، مما يدل على إتباع بيانات الاستبيان التوزيع الطبيعي ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

جدول رقم (08): يبين اختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	القيمة الإحصائيةZ	قيمة مستوى الدلالة SIG
01	واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	0.852	0.647
02	مظاهر حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	0.741	0.452
03	مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة	0.845	0.563
	المجموع	0.753	0.654

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

المبحث الثالث: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لمحاور الاستبيان

لتحليل فقرات استمارة الاستبيان تم استخدام اختبار(T testone sample) للعينة الواحدة ومستوى الدلالة لكل فقرة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة للمحسوبة اقل من قيمة t الجدولية).

المطلب الأول: تحليل فقرات المحور الأول واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات

جدول رقم 09: يوضح تحليل فقرات المحور الأول واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
01	يعد التدقيق الداخلي مهم في المؤسسة	3.9839	1.09151	5.468	0.000	عالية
02	يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية	3.8129	1.00215	5.839	0.008	عالية
03	يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالكفاءة المهنية	3.9387	1.03591	6.508	0.000	عالية
04	تتميز غدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بالمرونة ومواكبة التغيرات الحاصلة في أنشطة المؤسسة	4.0710	1.00394	7.028	0.000	عالية
05	تعمل ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية	4.0645	0.99785	8.940	0.000	عالية
06	تأخذ ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة في الحسبان المخاطر الجوهرية التي تؤثر على أهداف المؤسسة	3.7677	1.01600	8.303	0.000	عالية
07	تقوم ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي	4.0645	1.03071	8.750	0.000	عالية

08	يقوم المدقق الداخلي في المؤسسة بتقديم الخدمات الاستشارية	3.8097	1.16027	6.406	0.002	عالية
09	توجد بالمؤسسة استراتيجية للتدقيق الداخلي	4.0524	1.01106	7.597	0.000	عالية
10	تعمل ادارة التدقيق الداخلي على تشخيص الصعوبات والبحث عن الحلول	3.8065	1.16674	6.848	0.001	عالية
11	توجد في المؤسسة عناية مهنية في أداء المدقق الداخلي	3.7839	1.06151	6.136	0.001	عالية
12	يعد التدقيق التشغيلي من بين أنواع التدقيق الداخلي في المؤسسة	3.8194	1.08855	5.145	0.000	عالية
13	يقوم التدقيق الداخلي بفحص جميع عمليات المؤسسة	3.7484	1.10661	5.530	0.007	عالية
14	يتوفر في المؤسسة جميع الامكانات والوسائل الضرورية لتحسين وتطوير وظيفة المدقق الداخلي	3.6516	1.05952	5.373	0.004	عالية
15	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة	3.7742	1.00304	6.583	0.001	عالية
	كل فقرات المحور الأول	3.9366	1.0857	7.116	0.000	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (09) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمحور الأول بلغ 3.9366وانحراف معياري 1.0857وبلغت القيمة T المحسوبة 7.116 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المحور الاول دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على فقرات المحور الاولأي ان هناك اهتمام بالتدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني مظاهر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

أولا- تحليل فقرات المجال الأول؛ مدى التزام المؤسسة بالمعاملة العادلة بين أعضائها:

جدول رقم 10: تحليل فقرات المجال الأول: مدى التزام المؤسسة بالمعاملة العادلة بين أعضائها

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
16	لجميع الأعضاء حق الحضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة فيها	3,5097	1,13118	6,493	,002	عالية
17	توفر المؤسسة لجميع الأعضاء الحق في المشاركة في انتخاب مجلس الإدارة	3,6677	1,04830	7,140	,000	عالية
18	يحق لجميع الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسة	3,7161	1,09151	5,633	,003	عالية
19	يحق لكل أعضاء المؤسسة الإطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة	3,6677	1,07963	4,991	,000	عالية
20	تعامل إدارة المؤسسة جميع الأعضاء معاملة عادلة ومتكافئة	3,7484	1,08682	5,373	,004	عالية
	كل فقرات المجال الأول	3,9366	1,08576	6,449	0.001	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (10) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ المتوسط الحسابي للمجال الأول بلغ 3,9366وانحراف معياري 1,08576وبلغت القيمة T المحسوبة 6.449 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ

1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المجال الأول دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على جميع فقراته المتعلقة مدى التزام المؤسسة بالمعاملة العادلة بين أعضائها.

ثانيا- تحليل فقرات المجال الثاني؛ مدى التزام المؤسسة بحقوق أصحاب المصالح:

جدول رقم 11: تحليل فقرات المجال الثاني: مدى التزام المؤسسة بحقوق أصحاب المصالح

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
21	تحترم إدارة المؤسسة حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب القانون	3,5613	1,03591	5,387	,003	عالية
22	تلتزم المؤسسة بتعويض الأضرار في حالة انتهاك حق من حقوق أصحاب المصالح	3,6484	1,02758	4,971	,006	عالية
23	تحرص المؤسسة على توفير المعلومات المالية الصحيحة لأصحاب المصالح	3,5419	1,12451	6,674	,001	عالية
24	تحرص المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المتعاملين معها	3,4806	,99244	5,258	,003	عالية
25	يشارك غالبية أعضاء المؤسسة في اتخاذ قرارات زيادة رأس المال أو تخفيضه	3,6581	1,03684	6,220	,005	عالية
	كل فقرات المجال الثاني	3,8498	,90528	4,534	0.003	عالية

المصدر: من إعداد الطالبيتن بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (11) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ المتوسط الحسابي للمجال الثاني بلغ 3,8498وانحراف معياري 0,90528وبلغت القيمة T المحسوبة 4.534 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المجال الثاني دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على جميع فقراته المتعلقة بمدى التزام المؤسسة بحقوق أصحاب المصالح.

ثالثا- تحليل فقرات المجال الثالث؛ مدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة:

جدول رقم 12: تحليل المجالالثالث؛مدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
26	تحتفظ المؤسسة بنظام داخلي يوضح الحقوق والمسؤوليات والواجبات	3,6032	1,16490	4,317	,000	عالية
27	لدى المؤسسة نظام ذو كفاءة وفعالية للرقابة الداخلية	4,6645	1,06256	5,578	,000	عالية
28	يخضع كل المديرين في المؤسسة للمسائلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة	3,5161	,96163	4,988	,006	عالية
29	يخضع مجلس الإدارة للمسائلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة	3,6871	,98919	4,579	,007	عالية
30	تستمع إدارة البنك لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق	3,5226	1,13687	4,580	,005	عالية
	كل فقرات المجال الثالث	3,8776	1,08564	3,203	0.001	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (12) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ المتوسط الحسابي للمجال الثالث بلغ 3,8776وانحراف معياري 1,08564وبلغت القيمة T المحسوبة 3.203 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المجال الثالث دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على جميع فقراته المتعلقة بمدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

رابعا– تحليل المجال الرابع؛ مدى التزام المؤسسة بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح:

جدول رقم 13: تحليل المجال الرابع؛ مدى التزام المؤسسة بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
31	تحرص إدارة المؤسسة على إعلان أهدافها للجميع	3,6161	1,20750	5,380	,004	عالية
32	تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات الكافية وبشفافية عن الخطط المستقبلية المسطرة	3,4710	1,20394	8,028	,000	عالية
33	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن البيانات المالية الفصلية والختامية بصورة منتظمة	3,6032	1,01176	7,971	,000	عالية
34	تقوم المؤسسة بنشر المعلومات بدقة ووفق لمعايير مالية دولية	3,6194	1,05749	6,308	,005	عالية
35	تخضع المؤسسة بياناتها المالية للمراجعة من قبل مدقق الحسابات الخارجي	3,5484	1,13763	9,283	,000	عالية
	كل فقرات المجال الرابع	3,7942	1,07528	6,147	0.000	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (13) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ المتوسط الحسابي للمجال الرابع بلغ 3,7942وانحراف معياري 1,07528وبلغت القيمة T المحسوبة 6.147 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المجال الرابع دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على جميع فقراته المتعلقة بمدى التزام المؤسسة بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح.

خامسا– تحليل المجال الخامس؛مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها اتجاه البيئة والمجتمع:

جدول رقم 14: تحليل المجال الخامس؛ مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها اتجاه البيئة والمجتمع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
36	يراعي مجلس إدارة المؤسسة اللوائح والقوانين المحلية السارية	3,5065	1,01388	6,429	,000	عالية
37	تساهم المؤسسة في تحسين البنية التحتية للمجتمع	3,7397	1,16027	5,406	,002	عالية
38	تلتزم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من حيث المشاركة في حملات منع التلوث والتوظيف العادل دون تفرقة	3,6194	1,03218	5,395	,008	عالية
39	تقوم المؤسسة بتقديم التبرعات والمنح المادية والعينية للجمعيات الخيرية	3,6000	1,06458	7,230	,000	عالية
40	تحرص المؤسسة على تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم	3,5710	1,17592	6,124	,000	عالية
	كل فقرات المجال الخامس	3,7682	1,09537	5.356	0.000	عالية

المصدر: من إعداد الطالبيتن بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (14) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ المتوسط الحسابي للمجال الخامس بلغ 3,7682وانحراف معياري 1,09537وبلغت القيمة T المحسوبة 5.356 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المجال الخامس دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على جميع فقراته المتعلقة بمدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها اتجاه البيئة والمجتمع.

المطلب الثالث: تحليل فقرات المحور الثالث مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

جدول رقم 15: يوضح تحليل فقرات المحور الثالث مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية SIG	درجة الموافقة
41	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة العليا في المؤسسة في حل المشكلات الإدارية المهمة وتجاوز الروتين	3,7710	1,08756	6,459	,000	عالية
42	يعمل التدقيق الداخلي على زيادة درجة الشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية للمؤسسة	3,6161	1,09151	4,633	,003	عالية
43	يعمل التدقيق الداخلي على تقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد على تحسين الحوكمة في المؤسسة	3,6258	1,23044	4,422	,005	عالية
44	يساعد التدقيق الداخلي على ضمان وجود إطار فعّال للحوكمة في المؤسسة	3,7935	1,04624	5,030	,001	عالية
45	يكفل التدقيق الداخلي لأعضاء مجلس الإدارة الإبلاغ عن نتائج التدقيق بدقة وفي الوقت المناسب	3,5226	1,16582	5,041	,004	عالية
46	يساعد التدقيق الداخلي في تحسين الممارسات الإدارية في المؤسسة	3,7871	1,08578	4,185	,006	عالية
47	يخول التدقيق الداخلي بفحص وإعداد تقرير عن اي نشاط من أنشطة المؤسسة أو أي مستوى إداري فيها	3,6710	1,00394	6,028	,000	عالية
48	يتأكد التدقيق الداخلي من وجود آليات لتسوية الشكاوي أو الخلافات التي تنشأ بين المؤسسة وأصحاب العمل	3,6677	1,16859	5,611	,000	عالية
49	يعقد التدقيق الداخلي بشكل دوري لقاءات مع مجالس الإدارة في المؤسسة	3,5290	1,02443	6,136	,000	عالية
50	يقوم التدقيق الداخلي بمد المدقق الخارجي ولجنة التدقيق والإدارة بالمعلومات الضرورية التي تساعد في الحوكمة	3,5617	1,08538	6,259	,001	عالية

51	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من فعالية أداء إدارة ا المؤسسة والمساءلة التنظيمية فيها	3,8612	1,06458	5,359	,001	عالية
52	يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف في المؤسسة	3,8533	1,08756	5,469	,000	عالية
53	يضمن التدقيق الداخلي التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة من خلال مساعدة مجالس الإدارة للقيام بهما	3,9614	1,08669	5,455	,001	عالية
54	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم نظم توليد المعلومات في المؤسسة بشكل عام للتأكد من صحة ودقة المعلومات الناتجة عن هذه النظم	3,9619	1,06649	7,772	,000	عالية
55	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية والتقرير عن ذلك إلى الإدارة العليا للمؤسسة	4,0655	1,06221	4,753	,002	عالية
56	يساعد التدقيق الداخلي على تحسين عمليات الإفصاح والاتصال في المؤسسة على كافة المستويات	3,9129	1,02727	7,452	,000	عالية
57	يتأكد التدقيق الداخلي من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية التنظيمية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقه موضوعية في المؤسسة	3,8197	1,09650	5,156	,002	عالية
58	تشرف إدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة في المؤسسة والالتزام بمبادئها	3,7621	1,09775	4,425	,000	عالية
59	يضمن التدقيق الداخلي حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المؤسسة	4,0373	1,08952	7,644	,001	عالية
60	يضمن التدقيق الداخلي المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية وحق التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين	3,8285	1,06649	3,264	,000	عالية
	كل فقرات المحور الثالث	3,6742	1,06926	4.625	0.001	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (15) نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة وتحليلها بالترتيب التنازلي للعبارة حسب المتوسط الحسابي بالاستعانة بدلالة القيمة الإحصائية للاختبار T (ستودنت).

نلاحظ المتوسط الحسابي للمحور الثالث بلغ 3,6742وانحراف معياري 1,06926وبلغت القيمة T المحسوبة 5.356 وهي اكبر من القيمة T الجدولية التي تبلغ 1.68، وبلغت القيمة الاحتمالية sig 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني المحور الثالث دال إحصائيا وايجابي أي أن أفراد العينة يوافقون وبدرجة عالية على جميع فقراته المتعلقة مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

أولا- اختبار فرضية المحور الأول المتعلق واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة دراية بأهمية التدقيق الداخلي.

الفرضية البديلة H_1: توجد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة دراية بأهمية التدقيق الداخلي.

جدول رقم (16): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الأول	4,025	1.68	0.001	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن اختبار T للمحور الأول بلغ 4.025وهو أكبر من T الجدولية والتي تقدر بـ (1.68) وهذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.002) وهي أقل من (0,05) وذلك ما يثبت أنهلا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تقول أنه توجد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة دراية بأهمية التدقيق الداخلي.

ثانيا- اختبار فرضية المحور الثاني المتعلق مظاهر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية:

الفرضية الصفرية H_0: لا تلتزم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمبادئ الحوكمة.

الفرضية البديلة H_1:تلتزم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمبادئ الحوكمة.

جدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الثاني	7,782	1.68	0.002	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على بيانات الإستبيان ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن اختبار T للمحور الثاني بلغ 7.782 وهو أكبر من T الجدولية والتي تقدر بـ (1.68) وهذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0.003) وهي أقل من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تقول أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تلتزم بمبادئ الحوكمة.

ثالثا- اختبار فرضية المحور الثالث المتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية:

الفرضية الصفرية H_0: لا يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الفرضية البديلة H_1: يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

جدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثالث

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الثالث	4.625	1.68	0.001	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم18 أن اختبار T للمحور الثالث بلغ 4.625 وهو أكبر من T الجدولية والتي تقدر بـ (1.68) وهذا ما يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور الثالث بلغت (0.001) وهي أقل من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثالث، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تقول أن التدقيق الداخلي يساهم في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال توزيع استبيان لمجموعة من مديري وموظفي المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة تحصلنا على مجموعة آراء تم تحليلها بواسطة نظام spss ومن خلاله تحصلنا على نتائج التالية:

توجد في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة دراية بأهمية التدقيق الداخلي تظهر من خلال: أن المدقق الداخلي في المؤسسة يتمتع بالكفاءة المهنية، وتتميز إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بالمرونة ومواكبة التغيرات الحاصلة في أنشطة المؤسسة، وتقوم ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي، كما يتوفر في المؤسسة جميع الامكانات والوسائل الضرورية لتحسين وتطوير وظيفة المدقق الداخلي، ويساهم التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة.

تلتزم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمبادئ الحوكمة، من خلال: مدى التزامها بالمعاملة العادلة بين أعضائها، وكذا مدى التزامها بحقوق أصحاب المصالح، ومدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة، ومدى التزامها بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح، وأخيرا وفاءها بالتزاماتها اتجاه البيئة والمجتمع.

يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من خلال: أن التدقيق الداخلي يعمل على زيادة درجة الشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية للمؤسسة، ويكفل خلي لأعضاء مجلس الإدارة الإبلاغ عن نتائج التدقيق بدقة وفي الوقت المناسب، ويقوم بمد المدقق الخارجي ولجنة التدقيق والإدارة بالمعلومات الضرورية التي تساعد في الحوكمة، كما يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة من خلال مساعدة مجالس الإدارة للقيام بهما، تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية والتقرير عن ذلك إلى الإدارة العليا للمؤسسة، ويتأكد التدقيق الداخلي من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية التنظيمية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقه موضوعية، وتشرف إدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة في المؤسسة والالتزام بمبادئها، ويضمن المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية وحق التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

الخاتمة

الخاتمــة:

تعتبر الحوكمة إحدى المتطلبات الجديدة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولهذا الأسلوب أسسه ومقوماته القائمة على الإفصاح والشفافية، وهي عناصر إن وجدت فهي غير متحكم فيها إلى حد كبير، وتعد حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة هذه المؤسسات بطريقة تحمي أموال المودعين والمقرضين، وقد تبين الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، كما يؤدي إلى تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق، والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستويات التنافسية الدولية.

أصبح الاهتمام بالتدقيق الداخلي الشغل الشاغل للمؤسسات الاقتصادية في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة، وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على نشاط وعمل المؤسسات الاقتصادية وفاعليتها، وأصبحت المؤسسات مطالبة بتبني نظام الحوكمة من خلال تفعيل التدقيق الداخلي وذلك من أجل تعزيز أخلاقيات الأعمال وكذا المسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح، وبالتالي الالتزام الأخلاقي والاجتماعي اتجاه المجتمع، عند القيام بممارسة أعمالها.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية؛

1- تظهر مدى دراية المؤسسات الاقتصادية بأهمية التدقيق الداخلي من خلال: أن إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة تتميز بالمرونة ومواكبة التغيرات الحاصلة في أنشطة المؤسسة، وتعمل ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية ومستمرة، كما تقوم ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي، وتوجد بالمؤسسة استراتيجية واضحة للتدقيق الداخلي؛ تعمل على تشخيص الصعوبات والبحث عن الحلول، ويساهم التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة.

2- تتجلى مظاهر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية من خلال: الالتزام بتطبيق بعض مبادئها الأساسية، مثل التزام المؤسسات بالمعاملة العادلة بين أعضائه وكذا الالتزام بالمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة، وتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة والموافقة عليها، والالتزام بتوفير متطلبات الإفصاح والشفافية وكذا الوفاء بالتزاماتها اتجاه البيئة والمجتمع.

3- يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات من خلال: يساعد التدقيق الداخلي في تحسين الممارسات الإدارية في المؤسسة، ويساعد على ضمان وجود إطار فعّال للحوكمة في المؤسسة، كما يساعد التدقيق الداخلي الإدارة العليا في المؤسسة في حل المشكلات الإدارية المهمة وتجاوز الروتين، ويقوم بالتأكد من فعالية أداء إدارة المؤسسة والمساءلة التنظيمية فيها، ويقوم بالتحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف في المؤسسة، ويضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة من خلال مساعدة مجالس الإدارة للقيام بهما، بالضافة إلى أن إدارة التدقيق الداخلي تقوم بمتابعة وتقييم نظم توليد المعلومات في المؤسسة بشكل عام للتأكد من صحة ودقة المعلومات الناتجة عن هذه النظم ،و تقوم بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية والتقرير عن ذلك إلى الإدارة العليا، ويساعد التدقيق الداخلي على تحسين عمليات الإفصاح والاتصال في المؤسسة على كافة المستويات، ويتأكد من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقه موضوعية في المؤسسة، كما يضمن التدقيق الداخلي حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المؤسسة، ويضمن المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية وحق التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

الاقتراحات والتوصيات: في ضوء نتائج الدراسة لابد من تقديم بعض الاقتراحات نوجزها في ما يلي؛

1- التأكيد على أهمية تطبيق وتبني قواعد ومبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ليس من أجل تعزيز أخلاقيات الأعمال فقط بل وحتى المسؤولية الاجتماعية وغيرها.

2- التأكيد على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من أجل زيادة الثقة فيها ومن ثمة الزيادة في أدائها الكلي بكفاءة وفعالية.

3- ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أنظمة للتدريب على نظام التدقيق الداخلي وتوضيح مزاياه وتأثيره على أداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية.

4- ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بتفعيل مواردها البشرية رؤساء ومرؤوسين من خلال تبني قواعد الحوكمة في ظل بيئة ديناميكية غير مستقرة وأطراف كثيرة ذات مصلحة وعلاقة بهذه المؤسسات.

آفاق الدراسة:

1- التدقيق الداخلي كآلية لتفعيل أخلاقيات الأعمال في المؤسسة الاقتصادية؛

2- دور التدقيق الداخلي في تفعيل الانشطة الادارية في المؤسسة الاقتصادية؛

3- أثر استراتيجية التدقيق الداخلي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية؛

4- دراسة مقارنة بين مدى مساهمة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تفعيل الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية.

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

2- خالد راغب الخطيب **التامين من الناحية المحاسبية والتدقيق**، الطبعة الأولى دار المعرفة وللنشر، عمان 2009 .

3- رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2015.

4- أمين السيد احمد لطفي ،**دراسات مقدمة في المراجعة وتأكيد خدماتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

5- محمد الصبان واخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية الإسكندرية 1996.

6- محمد طارق يوسف، **حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق مبادئ وممارسة حوكمة الشركات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.

7- قائمة بالمصطلحات **المتعلقة بالحوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2003.

8- خلف عبد الله الوردات ،ا **لتدقيق الداخل يبين النظرية والتطبيق وفق المعايير التدقيق الداخلي الدولية** ،الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

9- محمد مصطفى سليمان **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2008.

10-طارق عبد العال، **حوكمة الشركات(مفاهيم- مبادئ- تجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف)** ، الإسكندرية، الدار الجامعية ،2005.

11-مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن ، 2004.

12-عطا الله أحمد سويلم الحسيان، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الراية للنشر والتوزيع عمان ، 2009 .

13- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري المعايير والقواعد - مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.

14- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر أفراد إدارات شركات، بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.

مذكرات:

15- محمد الحسن أكرم عبد الغاني القاضي،**أثر نظام المعلومات المحاسبة على جودة التدقيقالداخلي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان 2016.

16- شادي صالح بجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، مذكرة لنيل درجة الماجيستر في المحاسبة، جامعة دمشق، 2010-2011.

17- رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في المحاسبة، والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

مقالات منشورة:

18- يونس عليات الشوبكي، **أهمية التدقيق الداخلي الأردنية المساهمة العامة في الحد والمخاطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 02، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والإدارة العامة لتصميم المناهج كتاب ورقابة داخلية، المملكة العربية السعودية، 2014.

19- جبار عبد الرازق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر، العدد07.

20- عمر شريقي، ال**تدقيق الداخلي كأحد اهم الآليات في نظام الحكومة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، مجلة جامعة سطيف، الجزائر، العدد 7، 2015 .

ملتقيات ومؤتمرات:

21- محمد فلان، **التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الايزو 9001**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائريين الواقع ومستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، يوم 11-12 أكتوبر 2010.

22- محمد حسين يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، ورقة عمل مقدمة لبنك الاستثمار الدولي، مصر 2007.

23- عبد الغاني دادن، **فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،6و7 ماي 2012.

24- عمار بلعادي ورضا جاوحدو، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسات: واقع، رهانات وأفاق**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 08/07 ديسمبر 2010.

المراجع باللغة الاجنبية:

25- Martin Hilb, **New corporate governance, successful board management tool**, 3ed edition, Springer publication, Berlin, Germany, 2006..

26- OECD **principales of Corporate Gouvernance**, OECD Publications Service, Paris, France,2004.

27- Meier Olivier, **Schier Guillaume, Entreprise multinationales: stratège, restructuration, gouvernance,** Dunod, Paris, France, 2005.

28- Alain Finet et autre, Gouvernance **d'entreprise, enjeux managériaux, comptables et financiers**, Edition de boeck université Bruxelles, Belgique, 2005.

29- Elisabeth Bertin, **Audit interne enjeux et pratiques a l'international** , édition organisation Ey Rolls , paris 2007

30- Zian i Abdelhak, **le rôle de l'audit Interne Interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise : cas entreprises algériennes**, these de doctorat en sciences économiques, université aboubaker belkaid tlemcen , 2013-2014 .

31- pierre shick jacques vera **, olivier bourouilh , Audit interne et referentiel referentiel de risque** , 2eme edition dunod , paris , 2014.

قائمة الملاحق

الملحق رقم : 01 استبيان

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

السنة الثانية ماستر **فرع: محاسبة وتدقيق**

التدقيــق الداخلــي كآلية لحوكمة الشركــات

دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة

السادة والسيدات الكرام، تحية طيبة وسلاما عطرا يليق بمقامكم وبعد:

في إطار تحضير مذكرة التخرج المكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في المالية والمحاسبة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ونظرا لما لانطباعاتكم وآرائكم من أهمية بالغة في إثراء هذه الدراسة، أتشرف أن أضع بين أيديكم استمارة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة وأرجوا من سيادتكم قراءة كل فقراتها والتفضل بالإجابة على محاور الاستبيان بكل مصداقية علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم في غير أغراض البحث العلمي، آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة البنوك والباحثين معا، كما نشكر لكم مسبقا حسن تعاونكم ومساهمتكم القيمة لما بذلتموه من جهد في سبيل إتمام إنجاز هذه الدراسة.

تقبلوا فائق تقديرنا واحترامنا .'.'.'

أولا: البيانات العامة.

اسم المؤسسة: .....

01. الجنس:

ذكر ☐ **أنثى** ☐

02. السن:

أقل من 30 سنة ☐ **من 30 إلى 50 سنة** ☐ **أكثر من 50 سنة** ☐

03. الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ **من 05 إلى 10 سنوات** ☐ **أكثر من 10 سنوات** ☐

04. المؤهل العلمي:

ثانوي ☐ **دراسات عليا** ☐ ☐

05. الصفة الوظيفية:

مدير ☐ **رئيس قسم** ☐ **إداري** ☐ ☐

ثانيا: محاور الدراسة

المحور الأول: واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
01	يعد التدقيق الداخلي مهم في المؤسسة					
02	يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية					
03	يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالكفاءة المهنية					
04	تتميز إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بالمرونة ومواكبة التغيرات الحاصلة في أنشطة المؤسسة					
05	تعمل ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة على إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية					
06	تأخذ ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة في الحسبان المخاطر الجوهرية التي تؤثر على أهداف المؤسسة					
07	تقوم ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي					
08	يقوم المدقق الداخلي في المؤسسة بتقديم الخدمات الاستشارية					
09	توجد بالمؤسسة استراتيجية للتدقيق الداخلي					
10	تعمل ادارة التدقيق الداخلي على تشخيص الصعوبات والبحث عن الحلول					
11	توجد في المؤسسة عناية مهنية في أداء المدقق الداخلي					
12	يعد التدقيق التشغيلي من بين أنواع التدقيق الداخلي في المؤسسة					
13	يقوم التدقيق الداخلي بفحص جميع عمليات المؤسسة					
14	يتوفر في المؤسسة جميع الامكانات والوسائل الضرورية لتحسين وتطوير وظيفة المدقق الداخلي					
15	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة					

المحور الثاني: مظاهر الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	أوافق تماما	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
/	**المجال الأول: مدى التزام المؤسسة بالمعاملة العادلة بين أعضائها**					
16	لجميع الأعضاء حق الحضور اجتماعات الهيئة العامة والمشاركة فيها					
17	توفر المؤسسة لجميع الأعضاء الحق في المشاركة في انتخاب مجلس الإدارة					
18	يحق لجميع الأعضاء المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسة					
19	يحق لكل أعضاء المؤسسة الإطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة					
20	تعامل إدارة المؤسسة جميع الأعضاء معاملة عادلة ومتكافئة					
/	**المجال الثاني: مدى التزام المؤسسة بحقوق أصحاب المصالح**					
21	تحترم إدارة المؤسسة حقوق أصحاب المصالح المحددة لهم بموجب القانون					
22	تلتزم المؤسسة بتعويض الأضرار في حالة انتهاك حق من حقوق أصحاب المصالح					
23	تحرص المؤسسة على توفير المعلومات المالية الصحيحة لأصحاب المصالح					
24	تحرص المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المتعاملينمعها					
25	يشارك غالبية أعضاء المؤسسة في اتخاذ قرارات زيادة رأس المال أو تخفيضه					
/	**المجال الثالث: مدى الموافقة على صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة**					
26	تحتفظ المؤسسة بنظام داخلي يوضح الحقوق والمسؤوليات والواجبات					
27	لدى المؤسسة نظام ذو كفاءة وفعالية للرقابة الداخلية					
28	يخضع كل المديرين في المؤسسة للمسائلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة					
29	يخضع مجلس الإدارة للمسائلة من قبل الأعضاء في اجتماعات الهيئة العامة					
30	تستمع إدارة البنك لاقتراحات وتوصيات لجان التدقيق					
/	**المجال الرابع: مدى التزام المؤسسة بتوفير متطلبات وشروط الشفافية والإفصاح**					
31	تحرص إدارة المؤسسة على إعلان أهدافها للجميع					
32	تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات الكافية وبشفافية عن الخطط المستقبلية المسطرة					
33	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن البيانات المالية الفصلية والختامية بصورة منتظمة					

34	تقوم المؤسسة بنشر المعلومات بدقة ووفق لمعايير مالية دولية					
35	تخضع المؤسسة بياناتها المالية للمراجعة من قبل مدقق الحسابات الخارجي					
/	المجال الخامس: مدى وفاء المؤسسة بالتزاماتها اتجاه البيئة والمجتمع					
36	يراعي مجلس إدارة المؤسسة اللوائح والقوانين المحلية السارية					
37	تساهم المؤسسة في تحسين البنية التحتية للمجتمع					
38	تلتزم المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من حيث المشاركة في حملات منع التلوث والتوظيف العادل دون تفرقة					
39	تقوم المؤسسة بتقديم التبرعات والمنح المادية والعينية للجمعيات الخيرية					
40	تحرص المؤسسة على تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم					

المحور الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما
41	يساعد التدقيق الداخلي الإدارة العليا في المؤسسة في حل المشكلات الإدارية المهمة وتجاوز الروتين					
42	يعمل التدقيق الداخلي على زيادة درجة الشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية للمؤسسة					
43	يعمل التدقيق الداخلي على تقديم التوصيات والمقترحات التي تساعد على تحسين الحوكمة في المؤسسة					
44	يساعد التدقيق الداخلي على ضمان وجود إطار فعّال للحوكمة في المؤسسة					
45	يكفل التدقيق الداخلي لأعضاء مجلس الإدارة الإبلاغ عن نتائج التدقيق بدقة وفي الوقت المناسب					
46	يساعد التدقيق الداخلي في تحسين الممارسات الإدارية في المؤسسة					
47	يخول التدقيق الداخلي بفحص وإعداد تقرير عن اي نشاط من أنشطة المؤسسة أو أي مستوى إداري فيها					
48	يتأكد التدقيق الداخلي من وجود آليات لتسوية الشكاوي أو الخلافات التي تنشأ بين المؤسسة وأصحاب العمل					
49	يعقد التدقيق الداخلي بشكل دوري لقاءات مع مجالس الإدارة في المؤسسة					
50	يقوم التدقيق الداخلي بمد المدقق الخارجي ولجنة التدقيق والإدارة بالمعلومات الضرورية التي تساعد في الحوكمة					
51	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من فعالية أداء إدارة ا المؤسسة والمساءلة التنظيمية فيها					
52	يقوم التدقيق الداخلي بالتحقق من وضع الإدارة لمعايير كافية للتحقق من إنجاز الأهداف في المؤسسة					
53	يضمن التدقيق الداخلي التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة من خلال مساعدة مجالس الإدارة للقيام بهما					
54	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم نظم توليد المعلومات في المؤسسة بشكل عام للتأكد من صحة ودقة المعلومات الناتجة عن هذه النظم					
55	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية والتقرير عن ذلك إلى الإدارة العليا للمؤسسة					
56	يساعد التدقيق الداخلي على تحسين عمليات الإفصاح والاتصال في المؤسسة على كافة المستويات					
57	يتأكد التدقيق الداخلي من توافر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية التنظيمية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقه موضوعية في المؤسسة					
58	تشرف إدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة في المؤسسة والالتزام بمبادئها					
59	يضمن التدقيق الداخلي حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المؤسسة					
60	يضمن التدقيق الداخلي المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية وحق التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين					

-الملحق رقم : 02اختبار الثبات ألفا كرونباخ

كل فقرات الاستبيان:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,713	60

المحور الأول:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,733	15

المحور الثاني:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,836	25

المجال الاول:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,696	5

المجال الثاني:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,766	5

المجالالثالث:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,787	5

المجال الرابع:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,801	5

المجال الخامس:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,682	5

المحور الثالث:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,749	15

-الملحق رقم 03: اختبار التوزيع الطبيعيسميرنوف كولمنجروف

		M1	M2	M3	TOTAL
N		52	52	52	52
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,9366	3,6411	3,6742	3,8702
	Std. Deviation	1,08576	1,08531	1,06926	1,07914
Most Extreme Differences	Absolute	,134	,144	,137	,109
	Positive	,125	,109	,109	,109
	Negative	-,134	-,144	-,137	-,091
Kolmogorov-Smirnov Z		,852	,741	,845	,753
Asymp. Sig. (2-tailed)		,647	,452	,563	,654

ـالملحق رقم 04: حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	52	3,9839	1,09151	,19604
Q2	52	3,8129	1,00215	,21591
Q3	52	3,9387	1,03591	,18606
Q4	52	4,0710	1,00394	,21623
Q5	52	4,0645	,99785	,17922
Q6	52	3,7677	1,01600	,18248
Q7	52	4,0645	1,03071	,18512
Q8	52	3,8097	1,16027	,20839
Q9	52	4,0524	1,01106	,21751
Q10	52	3,8065	1,16674	,20955
Q11	52	3,7839	1,06151	,22657
Q12	52	3,8194	1,08855	,19551
Q13	52	3,7484	1,10661	,21671
Q14	52	3,6516	1,05952	,19030
Q15	52	3,7742	1,00304	,21607
Q16	52	3,5097	1,13118	,20317
Q17	52	3,6677	1,04830	,18828
Q18	52	3,7161	1,09151	,19604
Q19	52	3,6677	1,07963	,19391
Q20	52	3,7484	1,08682	,23112
Q21	52	3,5613	1,03591	,18606
Q22	52	3,6484	1,02758	,18456

Q23	52	3,5419	1,12451	,20197
Q24	52	3,4806	,99244	,17825
Q25	52	3,6581	1,03684	,25806
Q26	52	3,6032	1,16490	,20922
Q27	52	4,6645	1,06256	,19084
Q28	52	3,5161	,96163	,17271
Q29	52	3,6871	,98919	,17766
Q30	52	3,5226	1,13687	,20419
Q31	52	3,6161	1,20750	,21687
Q32	52	3,4710	1,20394	,21623
Q33	52	3,6032	1,01176	,18172
Q34	52	3,6194	1,05749	,18993
Q35	52	3,5484	1,13763	,24024
Q36	52	3,5065	1,01388	,18210
Q37	52	3,7397	1,16027	,20839
Q38	52	3,6194	1,03218	,22131
Q39	52	3,6000	1,06458	,19120
Q40	52	3,5710	1,17592	,21120
Q41	52	3,7710	1,08756	,19533
Q42	52	3,6161	1,09151	,19604
Q43	52	3,6258	1,23044	,22099
Q44	52	3,7935	1,04624	,18791
Q45	52	3,5226	1,16582	,20939
Q46	52	3,7871	1,08578	,19498
Q47	52	3,6710	1,00394	,21623
Q48	52	3,6677	1,16859	,20988

Q49	52	3,5290	1,02443	,18399
Q50	52	3,5617	1,08538	,21120
Q51	52	3,8612	1,06458	,20939
Q52	52	3,8533	1,08756	,10739
Q53	52	3,9614	1,08669	,10433
Q54	52	3,9619	1,09119	,21738
Q55	52	4,0655	1,06649	,20839
Q56	52	3,9129	1,06221	,11435
Q57	52	3,8197	1,02727	,20929
Q58	52	3,7621	1,09650	,11935
Q59	52	4,0373	1,09775	,23934
Q60	52	3,8285	1,08952	,12452
M1	52	3,9366	1,08576	,12452
M2	52	3,6411	1,08531	,14432
X1	52	3,9366	1,08576	,12423
X2	52	3,8498	,90528	,13468
X3	52	3,8776	1,08564	,12456
X4	52	3,7942	1,07528	,14431
X5	52	3,7682	1,09537	,12425
M3	52	3,6742	1,06926	,19204
TOTAL	52	3,8702	1,07914	,19382

ـ الملحق رقم 05: اختبار توزيع ستودنت لمجموعة واحدة

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Q1	5,468	51	,000	,48387	,0835	,8842
Q2	5,839	51	,008	,61290	,1720	1,0539
Q3	6,508	51	,000	,83871	,4587	1,2187
Q4	7,028	51	,000	,87097	,4294	1,3126
Q5	8,940	51	,000	1,06452	,6985	1,4305
Q6	8,303	51	,000	,96774	,5951	1,3404
Q7	8,750	51	,000	1,06452	,6864	1,4426
Q8	6,406	51	,002	,70968	,2841	1,1353
Q9	7,597	51	,000	1,00000	,5558	1,4442
Q10	6,848	51	,001	,80645	,3785	1,2344
Q11	6,136	51	,001	,48387	,0211	,9466
Q12	5,145	51	,000	,41935	,0201	,8186
Q13	5,530	51	,007	,54839	,1058	,9910
Q14	5,373	51	,004	,45161	,0630	,8402
Q15	6,583	51	,001	,77419	,3329	1,2155
Q16	6,493	51	,002	,70968	,2948	1,1246
Q17	7,140	51	,000	,96774	,5832	1,3523
Q18	5,633	51	,003	,51613	,1158	,9165
Q19	4,991	51	,000	,96774	,5717	1,3638
Q20	5,373	51	,004	,54839	,0764	1,0204
Q21	5,387	51	,003	,16129	-,2187	,5413

Q22	4,971	51	,006	,54839	,1715	,9253
Q23	6,674	51	,001	,74194	,3295	1,1544
Q24	5,258	51	,003	,58065	,2166	,9447
Q25	6,220	51	,005	,25806	-,2690	,7851
Q26	4,317	51	,000	,90323	,4759	1,3305
Q27	5,578	51	,000	1,06452	,6748	1,4543
Q28	4,988	51	,006	,51613	,1634	,8689
Q29	4,579	51	,007	,38710	,0243	,7499
Q30	4,580	51	,005	,32258	-,0944	,7396
Q31	5,380	51	,004	,51613	,0732	,9590
Q32	8,028	51	,000	,87097	,4294	1,3126
Q33	7,971	51	,000	,90323	,5321	1,2743
Q34	6,308	51	,005	,41935	,0315	,8072
Q35	9,283	51	,000	,54839	,0577	1,0390
Q36	6,429	51	,000	,80645	,4346	1,1783
Q37	5,406	51	,002	,70968	,2841	1,1353
Q38	5,395	51	,008	,41935	-,0326	,8713
Q39	7,230	51	,000	1,00000	,6095	1,3905
Q40	6,124	51	,000	,87197	,4396	1,3023
Q41	6,459	51	,000	,87097	,4720	1,2699
Q42	4,633	51	,003	,51613	,1158	,9165
Q43	4,422	51	,005	,22581	-,2255	,6771
Q44	5,030	51	,001	,19355	-,1902	,5773
Q45	5,041	51	,004	,32258	-,1050	,7502
Q46	4,185	51	,006	,38710	-,0111	,7853
Q47	6,028	51	,000	,87097	,4294	1,3126
Q48	5,611	51	,000	,96774	,5391	1,3964

Q49	6,136	51	,000	1,12903	,7533	1,5048
Q50	6,259	51	,001	,41935	,3841	,9075
Q51	5,359	51	,001	,91457	,2655	1,3186
Q52	5,469	51	,000	,71269	,3241	,7663
Q53	5,455	51	,001	,41863	,2884	1,3189
Q54	7,772	51	,000	,51335	,5136	1,3518
Q55	4,753	51	,002	,61912	,4842	,5083
Q56	7,452	51	,000	,41214	,2725	1,3186
Q57	5,156	51	,002	,62752	,3673	1,3186
Q58	4,425	51	,000	,51318	,2295	1,3189
Q59	7,644	51	,001	,81452	,3173	1,5696
Q60	3,264	51	,000	,56224	,7722	1,3414
M1	4,025	51	,001	,71612	,6313	1,5696
M2	7,782	51	,002	,41313	,8745	1,7286
X1	6,449	51	,001	,56623	,3373	1,3414
X2	4,534	51	,003	,61612	,6727	,5696
X3	3,203	51	,001	,41113	,4393	1,3460
X4	6,147	51	,000	,71512	,5761	1,5696
X5	5.356	51	,000	,56223	,6327	1,7411
M3	4.625	51	,001	,61412	,6827	1,2416
TOTAL	6,458	51	,002	,67018	,2743	1,0660

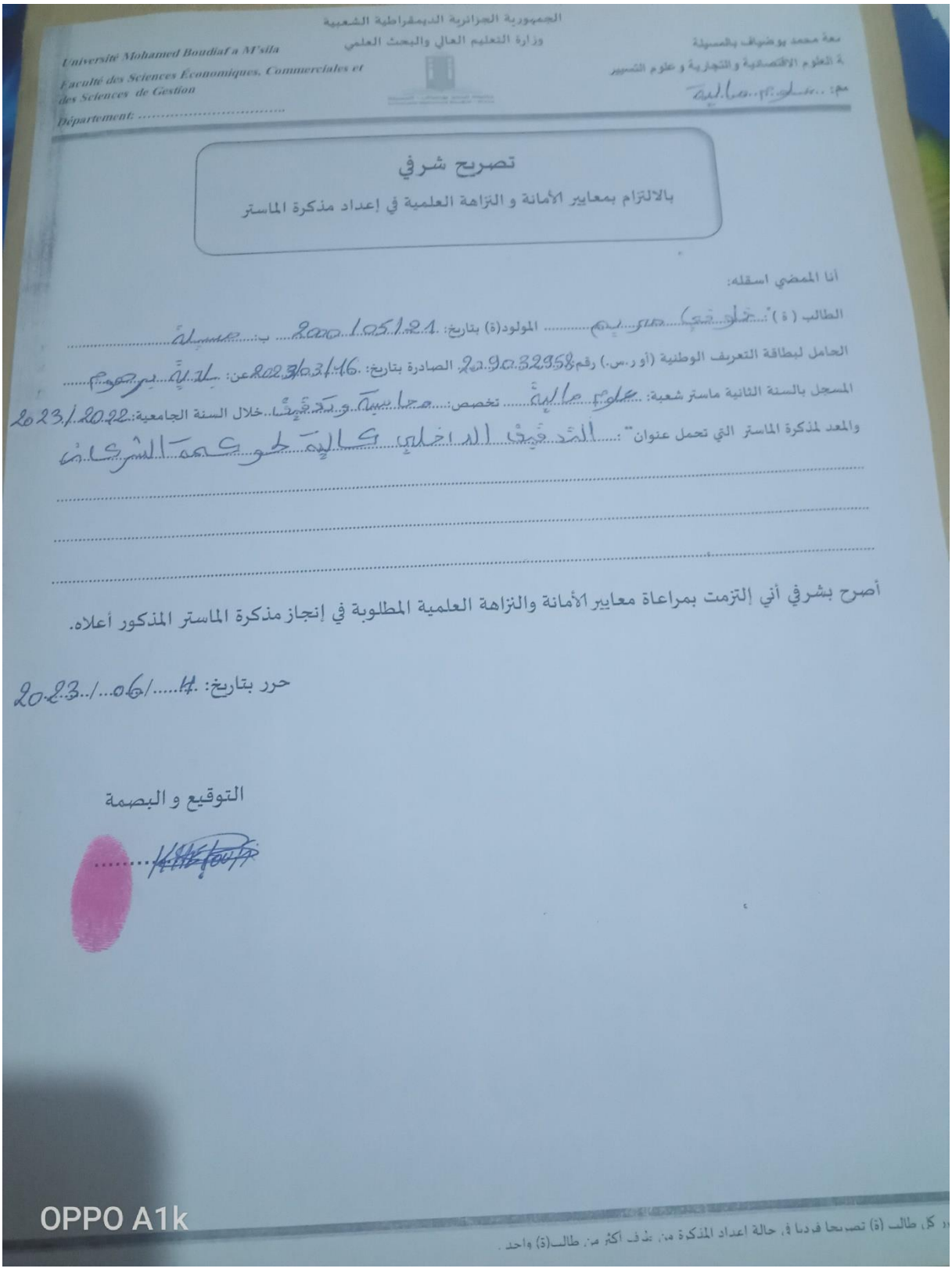

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..... المولود(ة) بتاريخ: 2000/05/21 ب: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 200032958 الصادرة بتاريخ: 2023/03/16 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات

.....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/14

التوقيع و البصمة

.....

OPPO A1k

« كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة اعداد المذكرة من طرف اكثر من طالب(ة) واحد .

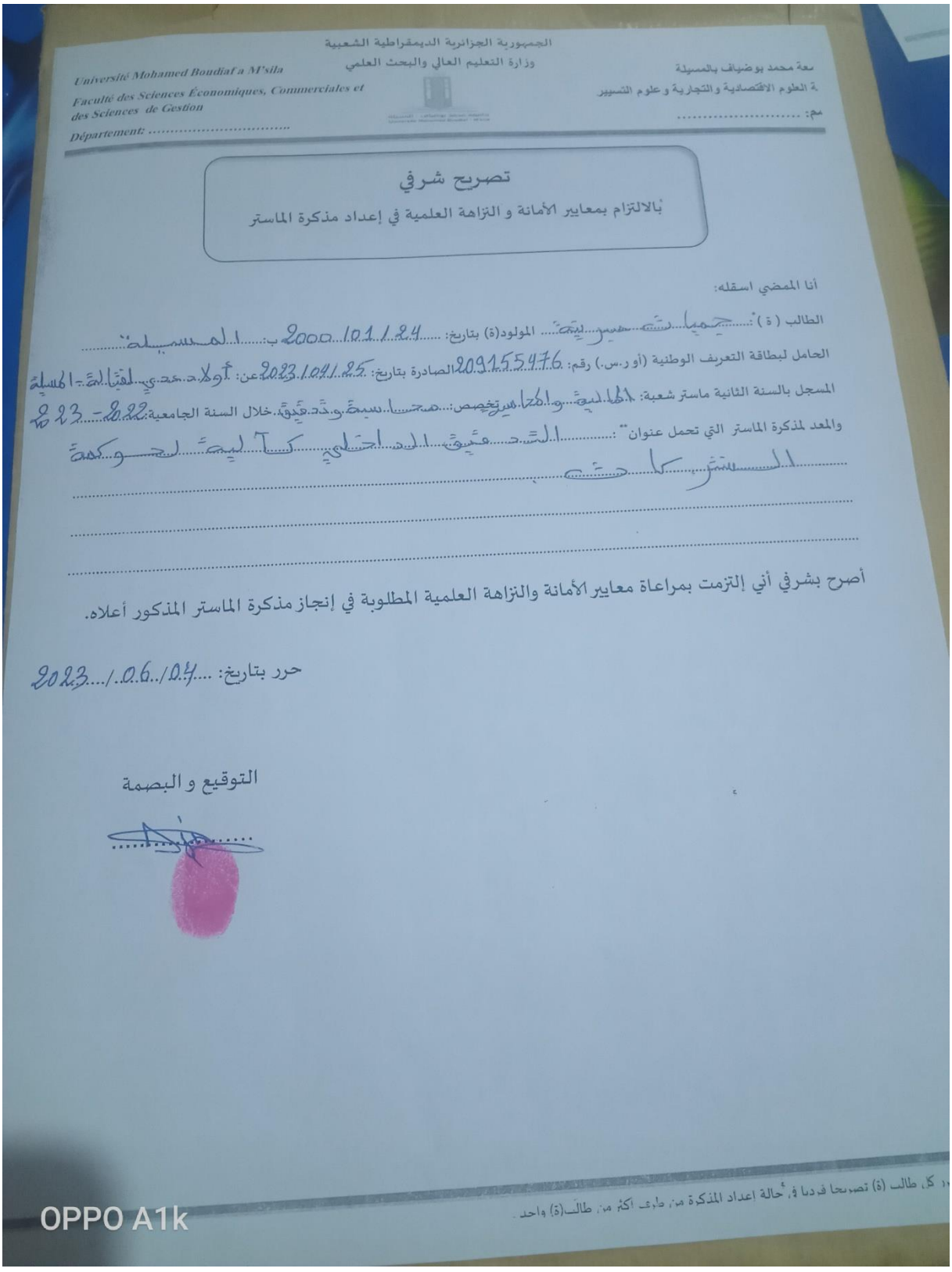

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

سعة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مع: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حمياتي سريتة المولود(ة) بتاريخ: 2000/01/24 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 209155476 الصادرة بتاريخ: 2023/04/25 عن: أ.و.ح.ع.ي لقيالة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اللغة والأدب العربي تخصص: مخطوطات وتحقيق خلال السنة الجامعية 2022-2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التحقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/04

التوقيع و البصمة

OPPO A1k

كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة اعداد المذكرة من طرف اكثر من طالب(ة) واحد

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعريف بوظيفة التدقيق الداخلي كآلية من الآليات التي تدعم التطبيق السليم لحوكة الشركات وذلك من خلال مساهمتها في تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وادارة المخاطر ، و قصد تدعيم الجانب النضري من الدراسة تم عرض الادبيات التي تشمل المفاهيم والمبادئ النظرية للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات ،وفيما يخص الجانب التطبيقي و للوقوف على الواقع تم تصميم استبيان وتوزيعه على مجموعة من مديري وموظفي المؤسسات الاقتصادية بالمسية قصد التعرف ما اذا كان هناك تطبيق فعلي لحوكمة الشركات وكيف يدعم تطبيقها التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية :التدقيق الداخلي ،حوكمة الشركات ،نظام الرقابة الداخلية ،مجلس الإدارة ،ادارة المخاطر.

Summary:

This study aims to define the internal audit function as one of the mechanisms that support the proper application of corporate governance through its contribution to assessing the efficiency and effectiveness of the internal control and risk management system. With regard to the practical side, and to find out the reality, a questionnaire was designed and distributed to a group of managers and employees of economic institutions in the evening, in order to identify whether there is an actual application of corporate governance and how its application supports internal auditing.

Keywords: internal audit, corporate governance, internal control system, board of directors, risk management.